

أثر المعالجة المحاسبية للضرائب المؤجلة على إدارة الأرباح وعوائد الأسهم
دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية

محمد ابراهيم محمد راشد
مدرس بقسم المحاسبة والمراجعة
كلية التجارة جامعة الاسكندرية
Mohamed_rashed_73@yahoo.com

أثر المعالجة المحاسبية للضرائب المؤجلة على إدارة الأرباح وعوائد الأسهم دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية

د. محمد إبراهيم محمد راشد*

ملخص

إستهدف البحث دراسة واختبار مدى استغلال المديرين لمتطلبات المعيار المحاسبى المصرى رقم (٢٤)، المتوافق مع معايير المحاسبة الدولية، فى ممارسة إدارة الأرباح، حيث قد تمارس الإدارة قدرأ كبيرأ من الحكم الشخصى بصدد تطبيق أسلوب التخصيص الضريبي الشامل وتقدير درجة التأكد من انعكاس الفروق المؤقتة فى المستقبل. كما إستهدف البحث اختبار ردود أفعال المستثمرين تجاه أرصدة عناصر الضرائب المؤجلة من حيث انعكاسها على عوائد الأسهم.

وتطبيقأ على عينة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية خلال عام ٢٠١٧، توصل الباحث إلى دليل تجريبى بشأن ارتفاع كل من مستوى إدارة الأرباح وكذلك عوائد الأسهم، وذلك فى حالة إفصاح الشركة عن مصروف ضريبي مؤجل، وكذلك فى حالة ارتفاع معدل الضريبة الفعال عن معدل الضريبة السائد، الأمر الذى يفسره الباحث بوجود دليل تجريبى على إدارة الأرباح، من خلال المصروفات الضريبية المؤجلة لتخفيض الربح بعد الضريبة، واعتبار المستثمرين لتلك المؤشرات بمثابة تعظيما لمصالحهم. بينما لم يتبين للباحث وجود أى انعكاس لقيم الوفر الضريبي المؤجل، وما يرتبط به من أرصدة أصول أو التزامات ضريبة مؤجلة، أو لانخفاض معدل الضريبة الفعال عن المعدل السائد، سواء على مؤشرات إدارة الأرباح أو على عوائد الأسهم.

* مدرس بكلية التجارة – جامعة الإسكندرية

The effect of accounting treatment of deferred taxes on the Earning management Stock Returns

An Empirical study on Egyptian listed companies

Abstract

The research aims to study and test the impact of applying the Egyptian Accounting Standard No. 24 on Earning Management. The managers may can exercise a large amount of the personal judgment through applying comprehensive tax allocation method, or through assessing the degree of certainty that Timing Differences will be reflected in the future. The research also aimed to test investors' reactions to the values of deferred tax elements by testing the impact on stock returns.

Applying a sample of companies listed on the Egyptian Stock Exchange during 2017, the results indicated that in case of disclosing deferred tax expenses, as well as if the effective tax rate is higher than the current tax rate, there is an empirical evidence about higher level of Earning Management, and Positive effect on stock's returns. Therefore, the researcher concluded that there is a possibility to manage profits through deferred tax expenses to reduce accounting profit after tax, and investors may consider that signals as indicators of maximizing their interests. While the researcher did not find any significant effect on the level of Earning Management or on stock's returns, whether in the cases of disclosure of deferred tax revenue, or when the effective tax rate is lower than the current rate.

١ : مقدمة البحث

يعتبر صافى الربح الضريبي مفهوماً تشريعياً محكوماً بالعديد من النصوص القانونية، إلا أن إتمام قياس صافى الربح الضريبي يبدأ بصافى الربح المحاسبي، ثم تعديله، وذلك في إطار اعتبارات السياسة الضريبية، التي تختلف أهدافها عن أهداف القياس المحاسبي. ولما كانت التشريعات الضريبية، ومنها التشريع الضريبي المصري، تقضى باتباع أحكام يترتب عليها أن يضاف إليه إيرادات خاضعة للضريبة أو تكاليف واجبة الخصم من الناحية الضريبية، فإن ذلك يؤدي بطبيعة الحال إلى وجود فروق بين صافى الربح المحاسبي وصافى الربح الضريبي. وفقاً للقواعد الضريبية المطبقة، والتي على ضوءها يتحدد قيمة الضريبة.

ووفقاً للقانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥، فإن صافى الربح الضريبي، الذي يتعلق بفترة مالية معينة، هو الربح قبل الضريبة واجبة السداد، أو واجبة الإسترداد. بينما صافى الربح المحاسبي، الذي يتعلق بفترة مالية معينة، هو الربح قبل خصم مصروف ضريبة الدخل، والذي يتحدد وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية، أى أنه الربح قبل ضريبة الدخل والذي يحتسب لأغراض دفترية. وذلك يؤدي بطبيعة الحال إلى وجود فروق بين صافى الربح المحاسبي وصافى الربح الضريبي. ويتقسيم الفروق بين الأرباح المحاسبية والأرباح الضريبية إلى فروق دائمة وفروق مؤقتة، فإن الفروق الدائمة لا تثير أى مشاكل لأغراض التحاسب الضريبي، نظراً لإمكانية التخلص من آثارها خلال نفس السنة التي حدثت فيها (بدوى، ٢٠٠٨؛ عويس، ٢٠١٠).

ورغم اتفاق كافة معايير المحاسبة الدولية والإقليمية، المتعلقة بالمحاسبة عن ضرائب الدخل SFAS (No.109,1992) ; معيار المحاسبة المصري رقم (٢٤)، ٢٠٠٨، (IAS 12, 2012) على ضرورة تعديل قيمة الضريبة واجبة السداد بقيمة الضرائب المؤجلة، المترتبة على الفروق المؤقتة بين الأرباح المحاسبية والأرباح الضريبية، فلقد اختلف المحاسبون فيما بينهم على كيفية الإفصاح عن الضرائب المؤجلة في قائمة المركز المالي، حيث اقترح البعض أن يتم الإفصاح عنها كأصول، أو التزامات، بينما اقترح البعض الإفصاح عنها كتعديلات للقيم الدفترية. كما ظلت المعايير المحاسبية على خلاف، فيما يتعلق؛ بالمدى الذي يتم فيه قياس قيمة الضريبة المؤجلة، القيود المفروضة على الاعتراف بالضريبة المؤجلة، أسلوب التخصيص الضريبي بين الفترات المحاسبية، وكيفية الإفصاح عن قيمة الضريبة المؤجلة في القوائم المالية. (محمد، ١٩٨٧؛ محمد، ٢٠٠٤)

وعلى الرغم من نجاح المعايير المحاسبية الدولية والإقليمية في تنظيم الممارسة المحاسبية والحد من فرص التأثير الدفترى والشكلى على المعلومات المحاسبية، إلا أنه يظل هناك العديد من المجالات المتاحة لممارسة المديرين الأحكام والتقدير، التي من شأنها التأثير المتعمد على الأرباح المحاسبية، من أجل توجيه قرارات أحد، أو بعض، الأطراف من أصحاب المصالح، والتي من ضمنها الممارسات الهادفة إلى تخطيط الضريبة على الدخل، كأحد السياسات المشروعة التي تستخدمها الشركات لتخفيض التزاماتها الضريبية، من خلال الاستفادة من بعض التسهيلات، التي تتيحها التشريعات، أو استغلال بعض الثغرات الواردة في نصوص القوانين واللوائح التنظيمية (healy and Waklen, 1999; محرم،

١٩٨٩؛ أبو المكارم، ١٩٩٧؛ عبد اللطيف، ٢٠١٥؛ Wang et al., 2017).

ولقد تطرقت العديد من الدراسات السابقة (الشواربي، ٢٠١٤؛ Bauman et al., 2001 Phillips et ; ٢٠١٤؛ Ifada and Nova, 2015; Rafay and Ajmal, 2014; Hu et al., 2015; Zhou, al., 2003; 2016; Baik et al., 2016; Wang et al., 2017; Gleason et al., 2017) إلى تحليل مدى استغلال المديرين لمتطلبات المحاسبة عن الضريبة المؤجلة لممارسة إدارة الأرباح، من خلال اختبار العلاقة بين إدارة الأرباح وبين التغيرات التي تحدث في أرصدة مخصص تقييم الأصول الضريبية المؤجلة، ودراسة مدى منفعة مصروف الضريبة المؤجلة في كشف إدارة الأرباح، والتعرف على أثر الفروق الزمنية بين المعالجة الضريبية والمعالجة المحاسبية للضريبة المؤجلة على إدارة الأرباح. فلقد أكدت نتائج هذه الدراسات أنه قد يسئ المستثمرون استيعاب طبيعة الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة، مما يجعل من عناصر الضرائب المؤجلة مصدراً لإدارة الأرباح بصورة انتهازية، من خلال الفروق الضريبية المؤقتة، خاصة في ظل ضعف إجراءات الرقابة الداخلية، ذات الصلة بالمعاملات الضريبية للمنشأة (١). وجدير بالذكر أن الكثير من تلك الدراسات أكدت على منفعة المعلومات الضريبية التي توفرها القوائم المالية للكشف عن إدارة الأرباح، والتنبؤ بمستوى استقرار الأرباح المستقبلية.

٢: مشكلة البحث

يختلف مقدار مصروف ضريبة الدخل الذي يخص الفترة عن مقدار الضريبة واجبة السداد، وذلك نتيجة وجود فروق ضريبية لمؤقتة تحدد بناء على قواعد التشريع الضريبي، التي قد تختلف عن أسس قياس صافي الربح المحاسبي، الأمر الذي يؤدي إلى نشأة ضريبة مؤجلة Deferred Tax والتي يجب أن يتم تخصيصها بين الفترات، بما يكفل ارتباط مصروف ضريبة الدخل بصافي الربح المحاسبي. وهناك أسلوبان للتخصيص الضريبي بين الفترات وهما أسلوب التخصيص الضريبي الشامل، الذي يفترض قابلية كل الفروق الضريبية المؤقتة للانعكاس، ومن ثم تتأثر قيمة الضريبة المؤجلة بكل الفروق الضريبية، بغض النظر عن درجة التأكد من إنعكاسها، وأسلوب التخصيص الضريبي الجزئي الذي يعترف فقط بضرائب الدخل المؤجلة، الناتجة عن الفروق المؤقتة غير المتكررة والتي يتوقع بدرجة معقولة أن يتم إما سدادها أو إستردادها خلال فترة زمنية قصيرة نسبياً (بدوى، ٢٠٠٨؛ خليفة، ٢٠١٢؛ Lynn et al., 2008; Krumwiede and Farrar, 2016).

وبعدما كان معيار المحاسبة (IAS 12, 1979) الأصلي، والصادر بعنوان " المحاسبة عن ضرائب الدخل"، يسمح بعدم الاعتراف بأصل أو التزام ضريبي مؤجل، في حالة وجود دليل معقول على أن فروق التوقيت لن تنعكس خلال فترة طويلة في المستقبل، إلا أن معيار المحاسبة (IAS 12, 1996) المعدل، والذي صدر بعنوان " ضرائب الدخل"، تطلب الاعتراف بجميع الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة لجميع الفروق المؤقتة. وبالتالي يمكن القول أن المعايير المحاسبية الدولية تدعم

^١ - يستخدم الباحث لفظ منشأة Firm أو شركة Company كمترادفات ليعنى بها الشركات المساهمة كوحدات اقتصادية تستهدف تحقيق الأرباح في المقام الأول.

تطبيق أسلوب التخصيص الضريبي الشامل. باعتبار الضريبة المؤجلة هي أحد أهم عناصر القوائم المالية التي يتم قياسها والإفصاح عنها ولما لها من تأثير بالغ على قيمة المنشأة، حالياً ومستقبلياً، ولما لها من تأثير على مقدار مصروف الضريبة، وقيمة الربح القابل للتوزيع، وتوزيعات الأرباح، وأرصدة حقوق الملكية (أحمد، ٢٠١١؛ خليفة، ٢٠١٢؛ Krumwiede and Farrar, 2016)، فيمكن سؤال البحث فى؛ هل تؤدى المعالجة المحاسبية لقياس، والإفصاح عن، الضريبة المؤجلة، فى ظل تطبيق المعايير المحاسبية الداعمة لأسلوب التخصيص الشامل، إلى وجود فرص ودوافع لإدارة الأرباح المحاسبية، من خلال التحكم فى سياسة تطبيق أسلوب التخصيص الضريبي الشامل وطريقة الإلتزام، وممارسة الأحكام فى سبيل تقدير درجة التأكد من انعكاس الفروق المؤقتة فى المستقبل؟ وهل تؤثر هذه المعالجة المحاسبية أيضاً على عوائد أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية؟

٣: هدف البحث

يهدف البحث إلى دراسة وتحليل واختبار مدى انعكاس المعالجة المحاسبية للضرائب المؤجلة على دوافع المديرين نحو إدارة الأرباح، فى ظل متطلبات المعيار المحاسبى المصرى رقم (٢٤) الذى قد يسمح بممارسة الإدارة لتقدير كبير من الحكم والتقدير الشخصى ذو الصلة بتطبيق أسلوب التخصيص الضريبي الشامل وتقدير درجة التأكد من انعكاس الفروق المؤقتة فى المستقبل. كما يهدف البحث إلى دراسة وإختبار مدى إدراك المستثمرين لأهمية الإفصاح المحاسبى ذو الصلة بالضرائب المؤجلة من خلال إنعكاسه على أسعار وعوائد الأسهم.

٤: أهمية ودوافع البحث

يستمد البحث أهميته الأكاديمية كونه إمتداداً لسلسة من البحوث المحاسبية فى مجال مدى إمكانية إستخدام وتحليل المعلومات المحاسبية بشكل عام للكشف عن مستوى ممارسة إدارة الأرباح وتحديد دوافعها، لما لذلك من بالغ الأثر على سلوك مختلف الأطراف من أصحاب المصلحة بالشركات، ولاسيما المتعاملين فى سوق الأوراق المالية. حيث يركز البحث على مدى ممارسة إدارة الأرباح المحاسبية من جانب مديرى الشركات، من خلال استغلال متطلبات معايير المحاسبة المصرية، المتوافقة مع معايير المحاسبة الدولية، بشأن القياس، والإفصاح المحاسبى، عن الضرائب المؤجلة.

ومع ندرة الدراسات العربية فى هذا المجال، يمكن بلورة دوافع البحث فى إختبار مدى إمكانية استخدام المؤشرات المستخدمة فى تحديد مستوى إدارة الأرباح فى الكشف عن مدى استغلال المعالجة المحاسبية للضرائب المؤجلة فى الوصول إلى مستويات مستهدفة من الأرباح. كما تشمل دوافع البحث إيجاد دليل عملى على العلاقات محل الدراسة وفق منهجية تطبيقية تتلافى استخدام قوائم الاستبيان.

٥: حدود البحث

تتمثل حدود البحث فى عينة الشركات المستخدمة فى الدراسة التطبيقية حيث يركز البحث على الشركات الصناعية المقيدة بالبورصة المصرية، ولذا يخرج عن نطاق البحث كل من الشركات غير المقيدة بالبورصة، والشركات غير الصناعية بما فيها المؤسسات المالية. كذلك ركز البحث بصدد قياس مؤشر إدارة الأرباح، على المقاييس التى استخدمتها أغلب الدراسات السابقة فى مجال الربط بينه وبين

المحاسبة عن الضرائب المؤجلة، وبالتالي يخرج عن نطاق البحث باقى نماذج القياس الأخرى القابلة للاستخدام فى المزيد من البحوث المستقبلية فى هذا المجال.

٦: خطة البحث

لتحقيق أهداف البحث وتناول مشكلته فى ضوء حدوده، سوف يستكمل كالتالى: -

١/٦: الإطار الفكرى للضرائب المؤجلة من منظور محاسبى

٢/٦: مدى انعكاس المعالجة المحاسبية للضرائب المؤجلة على مؤشرات إدارة الأرباح

٣/٦: خلاصة الدراسات السابقة واشتقاق فروض البحث

٤/٦: منهجية البحث

٥/٦: النتائج والتوصيات ومجالات البحث المقترحة

١/٦: الإطار الفكرى للضرائب المؤجلة من منظور محاسبى

تختلف ضريبة الدخل كمصروف، من وجهة النظر المحاسبية، عن مقدار الضريبة واجبة السداد عن فترة معينة وفقاً للأسس الضريبية، بما يودى إلى نشأة فروق يترتب عنها مقدار الضريبة المؤجلة Deferred Tax والتي يجب أن يتم تخصيصها بين الفترات بما يكفل ارتباط مصروف ضريبة الدخل بصافى الربح المحاسبى بصرف النظر عن قيمة صافى الربح الضريبى. وباختلاف أسلوب التخصيص الضريبى المستخدم فى توزيع مصروف الضريبة بين الفترات المختلفة، يختلف الأثر على مصروف الضريبة، وقيمة الضريبة المؤجلة، وصافى الدخل بعد الضريبة (بدوى، ٢٠٠٨؛ خليفة، ٢٠١٢؛ Krumwiede and Farrar, 2016).

وعلى الرغم من اتفاق المحاسبين على ضرورة القياس والإفصاح عن الآثار المحاسبية للفروق الضريبية المؤدية لنشأة الضريبة المؤجلة، إلا أنهم اختلفوا بشأن أسس القياس من ناحية ومستوى الإفصاح من ناحية أخرى. ولذلك فقد تطورت متطلبات المعايير المحاسبية بشأن المعالجة المحاسبية للضريبة المؤجلة فيما يتعلق بأسس القياس وأسلوب التخصيص من ناحية، وفيما يتعلق بمستوى الإفصاح من ناحية أخرى. وسوف يتم تناول الإطار الفكرى للضرائب المؤجلة من منظور محاسبى على النحو التالى: -

١/١/٦: مفهوم وأنواع الضريبة المؤجلة

الضرائب المؤجلة هى أحد عناصر القوائم المالية التى تنشأ نتيجة اختلاف أهداف متطلبات التشريع الضريبى من ناحية عن أهداف متطلبات معايير المحاسبة المالية من ناحية أخرى، فيستهدف التشريع الضريبى تحقيق هدف حيادية الضريبة، المتمثل فى عدالة توزيع العبء الضريبى، فضلاً عن أولوية الهدف المالى للضريبة، الذى يتمثل فى تعظيم الحصيلة الضريبية اللازمة لسد احتياجات الإنفاق العام. وتهدف المحاسبة عن الضريبة المؤجلة أن تنعكس التبعات الضريبية لكافة الأحداث الإقتصادية، التى تم الاعتراف بها فى الفترة الحالية والفترات السابقة، وبالتالي فالضرائب المؤجلة هى التأثيرات الضريبية المستقبلية لمجموعة من العناصر التى تم الاعتراف بها فى قائمة المركز المالى فى سبيل تخصيص

عبء ضريبية الدخل على أساس كل من الربح الضريبي والمحاسبي بين الفترات، بصرف النظر عن توقيت سداد هذه الضرائب (الصايغ، ٢٠١٤؛ الشواربي، ٢٠١٤).

ووفقاً لاعتبارات السياسة الضريبية، التي تختلف أهدافها عن أهداف القياس المحاسبي، يبدأ قياس صافي الربح الضريبي بتعديل صافي الربح من خلال إيرادات خاضعة للضريبة أو تكاليف واجبة الخصم من الناحية الضريبية، ويؤدي بطبيعة الحال إلى وجود فروق بين صافي الربح المحاسبي وصافي الربح الضريبي. ويمكن التفرقة بين نوعين من تلك الفروق، فمنها الفروق الضريبية الدائمة Permanent Differences، وهي تلك الفروق التي يقتصر تأثيرها فقط على الفترة المالية التي تحدث فيها وتنشأ نتيجة وجود اختلاف تام بين المعاملة الضريبية والمحاسبية مثل الإعفاء التام لإيراد معين من الخضوع للضريبة، أو عدم جواز خصم أحد أنواع المصروفات في سبيل حساب وعاء الضريبة. ولذا فإن الفروق الضريبية الدائمة تنعكس فقط على قائمة الدخل وليس لها أى انعكاس على قائمة المركز المالي، حيث لا تتطلب الاحتياط لها من خلال المحاسبة عن الضريبة المؤجلة طالما بقيت التشريعات الضريبية الخاصة بها دون تعديل (بدوى، ٢٠٠٨؛ الشواربي، ٢٠١٤؛ Rafay and Ajmal, 2014).

وأما الفروق الضريبية المؤقتة Timing Differences، فهي التي تنشأ نتيجة وجوب إدراج بعض عناصر الإيرادات والمصروفات ضمن عناصر الربح الخاضع للضريبة في توقيت يختلف عن توقيت إدراجها ضمن عناصر الربح المحاسبي، فهي تنشأ في فترة محاسبية، ثم تنعكس في فترة محاسبية أخرى عند سداد الضريبة أو استردادها، إما في صورة مبالغ ستخضع للضريبة أو مبالغ يستوجب خصمها في المستقبل. وتتسم هذه الفروق بإنعكاس آثارها الضريبية المستقبلية على كل من قائمة الدخل وقائمة المركز المالي، حيث ينبغي الاحتياط لها من خلال المحاسبة عن الضريبة المؤجلة، التي قد تتمثل في شكل أصول ضريبية مؤجلة أو التزامات ضريبية مؤجلة، تبعاً لمدى اختلاف مقدار الضريبة المسددة في الفترة الحالية عن الضريبة واجبة السداد. ويتمثل "الأصل الضريبي المؤجل" في المقدار المسدد مقدماً من ضريبة الدخل والمؤجل استحقاقه إلى فترات لاحقة، بينما يطلق على ذلك الجزء من الضريبة المؤجلة، والمتمثل في الضريبة المستحقة المؤجل سدادها لفترات لاحقة مصطلح "الإلتزام الضريبي المؤجل" (بدوى، ٢٠٠٨؛ عويس، ٢٠١٠؛ الشواربي، ٢٠١٤؛ Rafay and Ajmal, 2014; Wang et al., 2017).

وتتفق المعايير المحاسبية، الإقليمية والدولية، فيما يتعلق بالتفرقة بين الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة، من حيث أن الأصول الضريبية المؤجلة هي المنافع الضريبية المستقبلية التي تنتج عن إمكانية ترحيل الخسائر الضريبية أو الخصومات الضريبية لفترات مستقبلية، أو تنتج عن وجود فروق مؤقتة قابلة للخصم في الفترات المستقبلية، بينما تعرف الالتزامات الضريبية المؤجلة بأنها أعباء ضريبية مستقبلية تنشأ نتيجة وجود فروق مؤقتة سوف تخضع للضريبة في المستقبل (معيار المحاسبة المصري رقم (٢٤)، ٢٠٠٨؛ SFAS No.109,1992; IAS 12, 1996).

ويتوقف نشأة الأصول الضريبية المؤجلة، أو الالتزامات الضريبية المؤجلة، على طبيعة الفروق

الضريبة المؤقتة، من حيث اختلاف إشارتها كفروق موجبة أو سالبة في تاريخ نشأتها عن إشارتها في تاريخ انعكاسها، لأن الفروق الضريبية المؤقتة الموجبة هي التي تؤدي إلى إضافة مؤقتة إلى الربح الخاضع للضريبة، بينما تؤدي الفروق الضريبية المؤقتة السالبة إلى تخفيض مؤقت في الربح الخاضع للضريبة. وبالتالي يمكن القول أن الأصول الضريبية المؤجلة هي حقوق ضريبية للشركة لدى مصلحة الضرائب، وتتمثل إما في شكل مدفوعات مسددة مقدماً من تحت حساب الضرائب المستحقة مستقبلاً، وهي مبالغ واجبة الإسترداد في السنوات المقبلة تنشأ وجود قواعد يلتزم بها التشريع الضريبي، وتختلف عن السياسة المحاسبية للشركة، أو قد تتمثل في شكل مبالغ قابلة للخصم مستقبلاً من وعاء الضريبة، نتيجة وجود حوافز ضريبية يسمح بها التشريع الضريبي، والتي تتطلب ضرورة الاعتراف بالأثر على الضريبة الناتج عن فروق ضريبية مؤقتة سالبة، سوف تحدث خلال الفترات المستقبلية، إما بشكل مباشر كما في حالات ترحيل الخسائر إلى الأمام، أو سوف تحدث انعكاساً لوجود فروق ضريبية مؤقتة موجبة حدثت خلال الفترات السابقة كما في حالة بطئ الإهلاك الضريبي عن الإهلاك المحاسبي لأحد أو بعض عناصر الأصول الثابتة (عويس، ٢٠١٠؛ الشواربي، ٢٠١٤).

ومن ناحية أخرى، تعتبر الالتزامات الضريبية المؤجلة بمثابة حقوق لمصلحة الضرائب تجاه المنشأة، متمثلة في مبالغ مؤجل سدادها خلال السنوات المقبلة، وهي تنشأ إما نتيجة وجود حوافز ضريبية ينتج عنها حدوث فروق ضريبية مؤقتة سالبة في فترة محاسبية ستعكس خلال الفترات المحاسبية اللاحقة في شكل فروق ضريبية مؤقتة موجبة، كما في حالة إذا ما كان الإهلاك الضريبي أسرع من الإهلاك المحاسبي، أو قد تنشأ نتيجة اختلاف أساس القياس المستخدم ضريبياً عن أساس القياس المستخدم محاسبياً، كما في حالات المحاسبة عن إيرادات البيع بالتقسيط أو التعويضات والتي تعالج ضريبياً وفق الأساس النقدي بينما تعالج محاسبياً وفق أساس الاستحقاق (عويس، ٢٠١٠؛ الشواربي، ٢٠١٤).

٢/١/٦: طرق التخصيص الضريبي بين الفترات:

يقصد بالتخصيص الضريبي الطريقة التي يتم على أساسها تحديد العلاقة بين تيار الضريبة المؤجلة التي تتولد عن أنشطة الشركة، وبين الأعباء الضريبية التي أقرتها الشركة في حساباتها، حيث يتدفق هذا التيار من خلال ح/ الضريبة المؤجلة بحيث يعكس رصيد هذا الحساب في أي لحظة أثر العمليات الماضية والحاضرة التي تسببت في ظهور الفروق الضريبية المؤقتة، بحيث ينبغي أن توضح المعالجة المحاسبية لضريبة الدخل التأثيرات الضريبية للفروق المؤقتة، وذلك بصرف النظر عن الفترة التي يتم فيها سداد الضريبة أو استردادها. وبالتالي يمكن القول أن التخصيص الضريبي هو الأسلوب المستخدم في توزيع مصروف الضريبة بين الفترات المختلفة، وفي ضوءه تتحدد قيمة الفروق الضريبية المؤقتة التي تتكون منها الضرائب المؤجلة مما يكون له أثر مباشر في تحديد قيمة مصروف الضريبة المحملة على قائمة الدخل.

وهناك أسلوبان للتخصيص الضريبي بين الفترات، حيث يعبر كل أسلوب عن المدخل المستخدم في تحديد الصفات التي يكون من المناسب أن يتم الاعتراف بضرائب الدخل المؤجلة عنها (بدوى، ٢٠٠٨؛ عويس، ٢٠١٠؛ خليفة، ٢٠١٢؛ Krumwiede and Farrar, 2016) على النحو التالي: -

أ- أسلوب التخصيص الضريبي الجزئي **Partial Allocation**: - هو أسلوب يقوم على أساس الاعتراف بضرائب الدخل المؤجلة، الناتجة عن الفروق المؤقتة غير المتكررة، والتي يتوقع بدرجة معقولة أن يتم إما سدادها، أو إستردادها، خلال فترة زمنية قصيرة نسبياً تقدر من ثلاث إلى خمس سنوات، كما في حالة التعويضات التي يصدر بها حكم قضائي لصالح المنشأة التي تتم المحاسبة عنها على أساس الإستحقاق للأغراض المحاسبية وعلى الأساس النقدي للأغراض الضريبية. في حين لا يتم الإعتراف بالفروق المتكررة شأنها في ذلك شأن الفروق الدائمة بإعتبار أنها فروق غير قابلة للإنعكاس، وبالتالي لا يتم إجراء تخصيص ضريبي لها نظراً لأن الإعتراف بها سيؤدي إلى تأجيل ضريبي لا نهائي (Gordon and Joos, 2004; عبد الخالق، ٢٠٠٦، Lynn et al.; 2008 عويس، ٢٠١٠; Krumwiede and Farrar, 2016).

ب - أسلوب التخصيص الضريبي الشامل **Comprehensive Allocation**: - وفقاً لهذا الأسلوب، يتم الإعتراف بضرائب مؤجلة، بحيث تعكس الآثار الضريبية لكل الفروق المؤقتة، التي يتضمنها الدخل المالي قبل الضريبة بغض النظر عن الفترة التي يتم فيها السداد أو الإسترداد الفعلي لضرائب الدخل المتعلقة بها، ويقوم هذا الأسلوب على فرض عام بقابلية كل الفروق الضريبية المؤقتة للإنعكاس، ومن ثم تتأثر قيمة الضريبة المؤجلة بكل الفروق الضريبية بغض النظر عن درجة التأكد من إنعكاسها. لذلك يجب الاعتراف بالضرائب المؤجلة عند نشأة الفروق المؤقتة حتى إذا كان من غير المؤكد أن هذه الفروق سوف تتعكس في المستقبل أي سيزول أثرها في الفترات المستقبلية، حيث أن تكرار نشأة هذه الفروق سوف يؤدي إلى تأجيل ضريبي غير محدد المدة كما في حالة الفروق الضريبية المتجددة (مثل إجراء إهلاك معجل للأغراض الضريبية في حين تطبيق القسط الثابت للأغراض المحاسبية)، حيث يؤدي ذلك إلى تراكم الالتزامات الضريبية المؤجلة التي لن يتم سدادها طالما أن المنشأة مستمرة في إجراء توسعات رأسمالية أو عمليات إحلال لهذه الأصول الثابتة. وبالتالي فإنه على الرغم من أن إنعكاس الفروق الضريبية المؤقتة المتعلقة بهذه الأصول إلا أن الرصيد الإجمالي للالتزامات الضريبية المؤجلة قد يظل ثابتاً أو سوف يتزايد إذا تم اقتناء المزيد من الأصول الثابتة ذات الصلة (Gordon and Joos, 2004; Lynn et al., 2008; خليفة، ٢٠١٤; الصايغ، ٢٠١٤; Krumwiede and Farrar, 2016).

وتتفاوت الآثار المترتبة على إختلاف أسلوب التخصيص الضريبي المتبع بصدد المحاسبة عن الضرائب المؤجلة. فيترتب على اتباع أسلوب التخصيص الضريبي الشامل مقارنة بأسلوب التخصيص الجزئي ارتفاع كل من؛ قيمة الضريبة المؤجلة، قيمة مصروف الضريبة المحملة على قائمة الدخل، ونسبة المخاطرة إلى الملكية، مع انخفاض كل من؛ صافي الدخل بعد الضريبة، الربح القابل للتوزيع، نسبة السيولة، العائد على السهم، قيمة حقوق الملكية، ومستوى دقة التدفقات النقدية. كما يؤدي إتباع أسلوب التخصيص الشامل إلى زيادة درجة الدقة والإتساق في الإعتراف بالأصول والالتزامات، كما يعد تطبيقاً لسياسة الحيطة والحذر، إلا أنه قد يعطى فرصة تكوين احتياطات سرية.

وعلى الجانب الآخر، يؤدي اتباع أسلوب التخصيص الضريبي الجزئي، مقارنة بأسلوب التخصيص الضريبي الشامل، إلى تحسين دقة التنبؤ بالتدفقات النقدية، إلا أن تطبيقه يعد خروجاً على أساس الإستحقاق المحاسبي، لأنه يركز على التدفقات النقدية، كما أنه لا يراعى سياسة الحيطة والحذر (عبد الخالق، ٢٠٠٦؛ عويس، ١٢٠١٠؛ خليفة، ٢٠١٢؛ الصايغ، ٢٠١٤). وكان معيار المحاسبة (IAS 12, 1979) الأصلي يسمح بعدم الاعتراف بأصل أو التزام ضريبي مؤجل في حالة وجود دليل معقول على أن فروق التوقيت لن تنعكس خلال فترة طويلة في المستقبل، إلا أن معيار المحاسبة (IAS 12, 1996) المعدل قد تطلب الاعتراف بجميع الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة لجميع الفروق المؤقتة، عدا بعض الاستثناءات وهي؛ عدم الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة الناشئة عن تكرار وقوع خسائر ضريبية لفترات متتالية إلا عندما يتاح دليل مقنع أن ربحاً ضريبياً كافياً سوف يتحقق، عدم الاعتراف بالالتزامات الضريبية المؤجلة الناشئة عن ترجمة القوائم المالية طالما كانت الشركة قادرة على التحكم في توقيت انعكاس الفرق المؤقت، أو كان من المحتمل عدم انعكاس الفرق المؤقت في المستقبل القريب، وعدم الاعتراف بالالتزامات الضريبية المؤجلة الناتجة عن الشهرة الناتجة عن اندماج الأعمال إذا كان اطفاء الشهرة لا يقتطع للأغراض الضريبية، مع عدم الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة الناشئة عن الشهرة السالبة إذا كان يتم معالجتها محاسبياً كدخل مؤجل.

ولقد أشارت دراسة (Deloitte, 2016) إلى أن IASB يعمل على إصدار تعديلات على معيار المحاسبة (IAS 12, 2012) توضيح كيفية الإعراف بالأصول الضريبية المؤجلة ذات الصلة بالخسائر غير المحققة المتعلقة بالأدوات المالية المقاسة بالقيمة العادلة. حيث تلقت لجنة التفسيرات الخاصة بالمعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS Interpretation Committee) طلباً لتوضيح كيفية الإعراف بضرعية مؤجلة في حالة امتلاك المنشأة أداة مالية مصنفة كمتاحة للبيع وبالتالي يتم قياسها بالقيمة العادلة ولكن أساسها الضريبي هو التكلفة.

وتستند التعديلات المطلوبة على المعيار إلى أن الخسائر غير المحققة الناتجة عن الظروف السابقة تؤدي إلى نشأة فروق ضريبة قابل للخصم بغض النظر عما إذا كان حائز الأداة المالية يتوقع استرداد القيمة الدفترية عن طريق الإحتفاظ بالأداة المالية حتى تاريخ استحقاقها أو عن طريق بيعها. كما تتطلب التعديلات أنه عند تقدير الربح الخاضع للضريبة للفترات المستقبلية، يمكن للمنشأة أن تقترض أنه سيتم استرداد الأصل بأكثر من قيمته الدفترية إذا كان ذلك الإسترداد محتملاً ولم يحدث تدهور Impairment في قيمة الأصل. ولقد تضمنت التعديلات مثلاً إيضاحياً يبين العلاقة بين الفروق المؤقتة القابلة للخصم وبين المصادر المختلفة للأرباح الخاضعة للضريبة في المستقبل المتوافرة حالياً لكنها غير كافية لمقابلة تلك الفروق المؤقتة القائمة القابلة للخصم. ولقد أبرزت التعديلات أنه عند تقييم مدى كفاية الأرباح الخاضعة للضريبة في المستقبل في تغطية الفروق المؤقتة القائمة، يجب على المنشأة مقارنة الفروقات المؤقتة القابلة للخصم مع الأرباح المستقبلية الخاضعة للضريبة باستثناء الخصومات الضريبية الناتجة عن عكس تلك الفروقات المؤقتة القابلة للإستقطاع (Rice, 2016).

¹ - نقلا عن دونالدكسو، جيرى، تعريب د. أحمد حامد حجاج، المحاسبة المتوسطة - الجزء الثانى، دار المريخ للنشر، الطبعة الثانية، ص ٢٨٥

وبالتالى يمكن القول أن المعايير المحاسبية الدولية تدعم تطبيق أسلوب التخصيص الضريبي الشامل (أحمد، ٢٠١١). ولذا يخلص الباحث إلى أن أسلوب التخصيص الضريبي الشامل هو السلوب الأفضل، حيث يعاب على أسلوب التخصيص الجزئى أنه يخرج عن أساس الاستحقاق المحاسبى، لذا فقد أخذت المعايير المحاسبية بمدخل التخصيص الضريبي الشامل، الذى بناء عليه سمحت المعايير المحاسبية بتطبيق عدة طرق لقياس، والإفصاح عن، الضريبة المؤجلة، مثل طريقة التأجيل وطريقة الالتزام، إلى أن تم إلغاء طريقة التأجيل والإبقاء على وجوب إستخدام طريقة الالتزام، كما سيتضح من الفرعية التالية من البحث.

٣/١/٦: تطور متطلبات المعايير المحاسبية بشأن القياس والإفصاح عن الضريبة المؤجلة

بشأن قياس الضريبة المؤجلة، ونظراً لحدوث تغيرات مستمرة فى معدلات الضريبة من وقت إلى آخر، فلقد تعددت الطرق التى يمكن استخدامها لأغراض المحاسبة عن الآثار الضريبية للفروق المؤقتة وكيفية عرضها فى القوائم المالية، ولقد تطورت طرق القياس المحاسبى للفروق المؤقتة المؤدية إلى الاعتراف بالضرائب المؤجلة وضرورة الإفصاح عنها فى القوائم المالية، حيث سمح المعيار المحاسبى (IAS 12, 1979) الأسمى بتطبيق إحدى طريقتين وهما طريقة " التأجيل " أو طريقة "الإلتزام" بينما أوجب معيار المحاسبة (IAS 12, 1996) المعدل الذى أصبح سارى المفعول على الفترات التى تبدأ من يناير ١٩٩٨، أن يتم تجنب إستخدام طريقة التأجيل وأبقى على طريقة الإلتزام التى أخذ بها المعيار المحاسبى المصرى رقم (٢٤). ويمكن عرض متطلبات كل من الطريقتين على النحو التالى: -

أ- طريقة التأجيل Deferred Method: كان المعيار المحاسبى (IAS 12, 1979) الأسمى يسمح بالمحاسبة عن الضريبة المؤجلة، بإستخدام طريقة التأجيل المعروفة بمصطلح "مدخل قائمة الدخل" نظراً لأنها تعتمد على فروق التوقيت حيث تركز على الفروق التى تنشأ بين توقيت الإعتراض بالدخل وتوقيت الإنفاق لأغراض إعداد التقارير المالية والضريبية. وتعتمد طريقة التأجيل فى تطبيقها على فروق التوقيت التى تظهر بين صافى الربح الضريبي وصافى الربح المحاسبى والتى تنشأ فى فترة واحدة أى التى تظهر خلال السنة الجارية وحدها والتى سوف تنعكس على فترة أو أكثر من فترة لاحقة، سواء كانت هذه الفروق ناشئة لأول مرة أو منعكسة خلال هذه السنة الجارية، أما الآثار الضريبية الناتجة عن الفروق المتوقع أن تنشأ مستقبلاً فيؤجل الإعتراض بها لحين ظهورها.

وبالتالى يتم تأجيل الآثار الضريبية الناتجة عن الفروق الزمنية الحالية، وتوزيعها على الفترات المحاسبية التى تنعكس فيها تلك الفروق. وفى ظل تطبيق هذه الطريقة يتم حساب قيمة مصروف ضريبة الدخل إعتياداً على صافى الربح المحاسبى بينما يتم حساب قيمة الضريبة واجبة السداد على أساس صافى الربح الضريبي، ويتمثل مقدار الضريبة المؤجلة فى الفرق بين قيمة مصروف ضريبة الدخل وقيمة الضريبة واجبة السداد سواء كان هذا الفرق مديناً أو دائناً (الصايغ، ٢٠١٤).

ويتم قياس الآثار الضريبية للفروق المؤقتة المعترف بها وفقاً لهذه الطريقة من خلال توسيط ح/ الضريبة المؤجلة، يتم فيه تسجيل هذه الآثار بحيث يجعل دائناً بمقدار الزيادة فى الضريبة المستحقة فى

السنوات المقبلة، نتيجة الفروق المؤقتة الخاضعة للضريبة، والتي تنشأ في نهاية السنة الجارية، بينما يجعل مديناً بمقدار الزيادة في الضريبة المستحقة في السنوات المقبلة، نتيجة الفروق المؤقتة القابلة للخصم في نهاية تلك السنة. ويتم الإفصاح في قائمة الدخل عن مقدار مصروف الضريبة الذي ينتج من مقدار الضريبة الجارية أي مخصص الضرائب المستحقة واجبة السداد مضافاً إليها قيم الآثار الضريبية للفروق الزمنية المؤجلة من أو إلى فترات أخرى. ويعاب على هذه الطريقة أنها تعتمد على معدلات الضريبة السارية في توقيت نشأة الفروق المؤقتة في سبيل حساب قيمة الآثار الضريبية لها، ولا يتم تعديل قيمة الضريبة المؤجلة ليعكس أي تغيرات لاحقة تنتج عن إما حدوث تعديلات في معدلات الضريبة أو فرض ضرائب جديدة، ومن ثم فإن رصيد ضرائب الدخل المؤجلة قد لا يكون ممثلاً للمقدار الفعلي لضرائب الدخل مستحقة السداد أو الإسترداد في الفترات التي ستعكس خلالها الفروق المؤقتة، ولذا تعد هذه الطريقة غير مقبولة لأغراض إعداد التقارير المالية (عويس، ٢٠١٠؛ خليفة، ٢٠١٢).

ب- **طريقة الإلتزام Liability Method**: أُلغى معيار المحاسبة (IAS 12, 1996) المعدل تماماً استخدام طريقة التأجيل بينما تطلب تطبيق طريقة أخرى التي أطلق عليها مصطلح " مدخل قائمة المركز المالي" وهي الطريقة التي تركز على الفروق المؤقتة بين الأساس الضريبي لأصل أو التزم وبين قيمة ذلك الأصل أو الإلتزام المسجلة في الميزانية العمومية، لأن الأساس الضريبي للأصل، أو الإلتزام، هو قيمة ذلك الأصل، أو الإلتزام، الذي يعزى إليه للأغراض الضريبية. ووفقاً لهذه الطريقة يتم حساب مصروف ضريبة الدخل من خلال عنصرين وهما الضريبة الجارية، والضريبة المؤجلة. وتتمثل الضريبة المؤجلة في الأصول الضريبية المؤجلة والالتزامات الضريبية المؤجلة، حيث يتم الإقرار بكافة الآثار الضريبية لكافة الفروق المؤقتة، سواء التي نشأت خلال سنوات سابقة وتنعكس آثارها خلال السنة الجارية، أو التي تنشأ خلال السنة الجارية أو من المتوقع نشأتها مستقبلاً ويمكن تقدير قيمتها بدرجة معقولة من القابلية للتأكد (الصايغ، ٢٠١٤ Rafay and Ajmal, 2014).

ويتم الإفصاح في قائمة الدخل عن مقدار مصروف الضريبة، الذي ينتج من مقدار الضريبة الجارية أي مخصص الضرائب المستحقة واجبة السداد، مضافاً إليه قيم الإلتزامات الضريبية المؤجلة، مطروحاً منه قيم الأصول الضريبية المؤجلة، الناتجة عن فروق زمنية ناشئة، أو معكوسة خلال الفترة الحالية، بالإضافة إلى أي تعديلات واجبة نتيجة التغير في معدل الضريبة، أو بسبب فرض ضرائب جديدة. وتتميز هذه الطريقة بأنها تستند إلى معدلات الضريبة التي يتوقع سريانها أثناء الفترات التي ستتعرض خلالها الفروق المؤقتة وذلك عند قياس الآثار الضريبية لها بدءاً من افتراض استمرار سريان معدلات الضرائب الحالية في المستقبل، أما إذا نص قانون الضرائب على تغير معدلات الضريبة في المستقبل، فيجب استخدام المعدلات الجديدة (عويس، ٢٠١٠؛ خليفة، ٢٠١٢).

ويمكن القول أن كل من معيار المحاسبة (IAS 12, 1996) المعدل ومعيار المحاسبة المصري رقم (٢٤) ومعيار المحاسبة الأمريكي (SFAS No.109,1992) قد أخذ بطريقة الإلتزام أو " مدخل المركز المالي" للمحاسبة عن الضرائب المؤجلة، مع اشتراط أن تفصح المنشأة عن حساب خاص، وهو

مخصص تقييم الأصول الضريبية المؤجلة، ضمن الحسابات التي تظهر في صلب قائمة المركز المالي مع أرصدة حسابات الأصول الضريبية المؤجلة والالتزامات الضريبية المؤجلة (الصايغ، ٢٠١٤).

وبشأن الإفصاح عن الضريبة المؤجلة، فقد تطلب معيار المحاسبة المعدل (IAS 12, 2012) مجموعة من الإفصاحات والمتمثلة في؛ الإفصاح بشكل مستقل لكل نوع من الفروق المؤقتة عن مبلغ الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة المعترف بها، مبلغ الدخل الضريبي المؤجل أو المصروف المعترف به في قائمة الدخل، إذا لم يكن هذا واضحا من التغيرات في المبالغ المعترف بها في الميزانية العمومية. وفيما يتعلق بالعمليات غير المستمرة، أوجب المعيار المعدل الإفصاح بشكل مستقل عن المصروف الضريبي الذي يتعلق بالمكسب أو الخسارة الناتجة عن عدم الإستمرار، والإفصاح عن الربح أو الخسارة من النشاطات العادية للعملية غير المستمرة. كما تطلب المعيار أن يتم الإفصاح بشكل مستقل عن مبلغ الأصل الضريبي المؤجل، وطبيعة الدليل الداعم للاعتراف به عندما يكون استخدام الأصل الضريبي المؤجل معتمداً على الأرباح الضريبية المستقبلية الزائدة من الأرباح الناشئة عن انعكاس الفروق الضريبية المؤقتة الموجودة، وتكون المنشأة قد عانت خسارة إما في الفترة الجارية أو الفترة السابقة في الدوائر الضريبية المختصة التي يعود إليها الأصل الضريبي المؤجل.

ولقد حددت الفقرة رقم (٨٠) من المعيار المحاسبي المصري رقم (٢٤) متطلبات تتعلق بالإفصاح بشكل منفصل عن مكونات عبء (دخل) الضريبة والتي تضمن بعض العناصر ذات الصلة بالضريبة المؤجلة تتمثل في؛ قيمة عبء (دخل) الضريبة المؤجلة المرتبط بنشأة الفروق المؤقتة وانعكاسها، قيمة عبء (دخل) الضرائب المؤجلة المرتبط بالتغير في أسعار الضريبة أو فرض ضرائب جديدة، قيمة الميزة الناشئة عن الاعتراف حالياً بالخسائر الضريبية المرحلة أو الحق في الخصم الضريبي غير المستخدم، والعبء الضريبي المؤجل الذي ينشأ من تخفيض أو إلغاء تخفيض سابق لأصل ضريبي مؤجل طبقاً للفقرة رقم (٥٦) من ذات المعيار التي نصت على وجوب مراجعة القيمة الدفترية للأصل الضريبي في تاريخ كل ميزانية، ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل الضريبي المؤجل أو جزء منه. ويتم إلغاء هذا التخفيض ليعود الأصل الضريبي المؤجل لقيمه السابقة عندما يصبح من المرجح أن يتحقق ربح ضريبي كاف لمقابلة الأصل الضريبي المؤجل.

كما تطلبت الفقرة رقم (٨١) من المعيار المحاسبي المصري رقم (٢٤) أيضاً أن يتم الإفصاح بصورة منفصلة عن بعض الجوانب الأخرى التي تخص الضريبة المؤجلة، والتي تمكن مستخدمى القوائم المالية من فهم العلاقة بين المصروف (الإيراد) الضريبي وبين الربح المحاسبي. ولقد تضمنت متطلبات الإفصاح تلك بعض البنود منها؛ مجموع الضريبة الجارية والضريبة المؤجلة المتعلقة بالبنود التي تحمل أو تضاف إلى حقوق الملكية، قيم الفروق المؤقتة القابلة للخصم، والخسائر الضريبية المرحلة، والحق في الخصم الضريبي غير المستخدم للأصول الضريبية المؤجلة غير المعترف بها، مع إيضاح مدة سريان كل منها، القيمة الكلية للفروق المؤقتة المتعلقة بالاستثمارات في الشركات التابعة والفروع والشركات الشقيقة وحصص الملكية في المشروعات المشتركة التي لم يتم الاعتراف بالتزامات ضريبية مؤجلة مترتبة عليها.

٢/٦: تحليل العلاقة بين المعالجة المحاسبية للضرائب المؤجلة ومؤشرات إدارة الأرباح وأسعار

الأسهم

تناولت سلسلة من الدراسات السابقة والبحوث المحاسبية تحليل مدى استغلال الإدارة لمتطلبات المعايير المحاسبية بشأن قياس، والإفصاح عن، عناصر الضرائب المؤجلة في ممارسة إدارة الأرباح. ولذا سيقوم الباحث في ذلك القسم من البحث بعرض وتحليل نتائج الدراسات التي كشفت عن مدى وجود علاقة بين عناصر الضرائب المؤجلة وبين مؤشرات إدارة الأرباح من ناحية، ثم التطرق إلى دراسة وتحليل نتائج الدراسات بمدى إدراك المستثمرين لأهمية عناصر الضرائب المؤجلة من حيث إنعكاسها على أسعار وعوائد الأسهم.

١/٢/٦: تحليل العلاقة بين المعالجة المحاسبية للضرائب المؤجلة ومؤشرات إدارة الأرباح

إن إدارة الأرباح هي التصرفات التي يقوم بها الأطراف الداخلية في المنشأة الاقتصادية من أجل حماية مصالحهم الذاتية من خلال التحكم في المعلومات المالية التي يتم إعدادها وتقديمها للأطراف الخارجية، ويتراوح مدى هذه التصرفات ما بين تهميد الدخل المحاسبي Income Smoothing، أو التلاعب به (Wang et al., 2017) Manipulation Income. وتستطيع الإدارة التحكم في المعلومات المالية من خلال اتخاذ قرارات تؤثر بها على القوائم المالية إما تأثيراً حقيقياً أو دفترياً فقط.

وعلى الرغم من إسهام المعايير المحاسبية في الحد من فرص التأثير الدفتري على القوائم المالية من خلال تحكم الإدارة في سياسات القياس والعرض والإفصاح والتبويب المحاسبي، إلا أنه يظل هناك العديد من مجالات ممارسة المديرين لأحكامهم وتقديراتهم المحاسبية لتوجيه تصرفات أصحاب المصالح، ومن ضمنهم الإدارة الضريبية. فلقد أكدت نتائج دراسة (Istrate, 2016) على ارتفاع مستوى ممارسة إدارة الأرباح من خلال عناصر الضرائب المؤجلة في الشركات المقيدة بالبورصة في رومانيا بدرجة أكبر بعد التحول إلى تطبيق المعايير المحاسبية الدولية. بينما أكدت نتائج دراسة (Braga, 2017) على ارتفاع مستوى التجنب الضريبي Tax Avoidance من جانب الشركات التي تتحول إلزامياً نحو تطبيق معايير المحاسبة الدولية، محققة بذلك انخفاض في معدل ضريبة الدخل الفعال Effective Corporate Income Tax Rate، وذلك كلما ارتفع مستوى الاتساق بين المعالجات المحاسبية والتشريعات الضريبية، بسبب ما يتيح تطبيق معايير المحاسبة الدولية من فرص التقدير والتحكم في أرصدة الاستحقاقات.

وتجدر الإشارة إلى وجود اختلاف بين نتائج الدراسات السابقة بشأن أثر الاتساق بين المعايير المحاسبية والتشريعات الضريبية، فيما يتعلق بعناصر الاستحقاقات المحاسبية، كالمخصصات والإهلاكات في الحد من إدارة الأرباح، حيث يؤيد البعض (Gao et al., 2016) انخفاض الدوافع نحو إدارة الأرباح مع ارتفاع الاتساق بين المعالجات الضريبية والمحاسبية، بل وأن ارتفاع مستوى الاتساق بين المعالجات المحاسبية والضريبية يقلل من إمكانية الاعتماد على الضرائب المؤجلة سواء للاستدلال عن إدارة الأرباح أو التجنب الضريبي. بينما أكدت دراسات أخرى (Blaylock et al.,

2015; Choudhary et al., 2015; Yamada, 2016; Gao et al., 2016; Lee, 2016; ; Powers, et.al., 2016) أن وجود اختلاف بين المعالجات المحاسبية والضريبية، وما ينشأ عنها من فروق ضريبية قد لا تتعكس بالكامل على أرصدة الأصول أو الالتزامات الضريبية المؤجلة، يؤدي إلى انخفاض جودة الاستحقاق الضريبي Tax accrual quality وهو مدى اختلاف مصروف الضريبة المستحقة عن التدفق النقدي الضريبي ذو الصلة، مما قد يؤدي الى وجود دوافع أخرى لإدارة الأرباح المحاسبية والضريبية معاً، حيث يختلف مستوى ممارسة التخطيط الضريبي، وإدارة الربح المحاسبى للأغراض الضريبية، بإختلاف سياسات حوافز ومكافآت أعضاء الإدارة التنفيذية.

ولقد تطرقت العديد من الدراسات السابقة إلى تحليل مدى استغلال المديرين لمتطلبات المحاسبة عن الضريبة المؤجلة لممارسة إدارة الأرباح. فلقد تبنت دراسة (Visvanathan, 1998) تبعات تطبيق المعيار الأمريكي (SFAS No.109,1992) الذي ألزم الشركات بإنشاء مخصص تقييم لعناصر الأصول الضريبية المؤجلة التي يرتفع احتمال عدم تحققها في المستقبل مع إعطاء إدارة الشركة لحرية تقدير مدى إمكانية التحقق المستقبلي للأصول الضريبية المؤجلة، الأمر الذي طرح تساؤلاً بشأن مدى إمكانية إدارة الأرباح من خلال إنشاء وتغيير رصيد مخصص تقييم الأصول الضريبية المؤجلة. ولقد قدمت الدراسة دليلاً تجريبياً على عدم ارتباط التغيرات في مخصص تقييم الأصول الضريبية المؤجلة بإدارة الأرباح حيث حللت الدراسة التغيرات في الأرباح الجارية بعد الأخذ في الحسبان أثر محددات مخصص التقييم وفق متطلبات المعيار الأمريكي (SFAS No.109,1992)، ولم تجد الدراسة أى علاقة ارتباط بين التغيرات في مخصص التقييم وبين نسب الديون إلى الملكية، أو بينها وبين مؤشرات خطط الحوافز والمكافآت الإدارية، كدوافع لإدارة أو تمهيد الأرباح.

وأما دراسة (Lee, 1998) فلقد استهدفت إلى تناول وتحليل أخطاء قياس الأرباح التي ترجع في الأساس إلى المغالاة في تقييم مصروف الضريبة المؤجلة، حيث تقترح الدراسة أن الالتزامات الضريبية المؤجلة تعاني من خطأ قياس ناتج عن الاعتراف بإجمالي القيمة واجبة السداد في المستقبل في ظل طريقة التخصيص الشامل وفي ظل منع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمعايير المحاسبية المطبقة أن يتم خصمها لإيجاد القيمة الحالية لها نتيجة صعوبة الاتفاق حول معدل عادل للخصم وتحديد القيمة واجبة الخصم.

ومن خلال إختبار العلاقة بين إدارة الأرباح وبين التغيرات التي تحدث في أرصدة مخصص تقييم الأصول الضريبية المؤجلة، خلصت دراسة (Bauman et al., 2001) إلى عدم إمكانية الاستدلال عن وجود أثر لإدارة الأرباح على التغير في المخصص من خلال الملاحظات المفصّل عنها في القوائم المالية بشأن ضرائب الدخل مما يستدعي ضرورة تحسين سياسة الإفصاح بشأن مخصص تقييم الأصول الضريبية المؤجلة.

وانطلقت دراسة (Schrand and Franco Wong, 2003) من المساهمة التي يتيحها المعيار الأمريكي (SFAS No.109,1992) بأن تمارس إدارات الشركات حكمها الشخصي لتقدير قيمة مرتفعة لمخصص الضرائب المؤجلة، الأمر الذي يتيح للشركات لاحقاً أن تستخدم الاحتياطيّات السرية

الناتجة عن ذلك فى ممارسة إدارة الأرباح. حيث ركزت الدراسة على القوائم المالية للبنوك التجارية عام ١٩٩٣ وهى السنة التالية لتفعيل المعيار، وتوصلت إلى أن البنوك لم تتعمد فى السنة الأولى إدارة الأرباح بل لم تستهدف سوى تطبيق المعيار فقط، إلا أن البنوك الكبرى ذات رؤوس الأموال الضخمة قد قامت بتكوين مخصصات مرتفعة للضرائب المؤجلة معتمدة على ما لديها من احتياطات تستوعب الأثر السلبى المبدئى على أرباح السنة المزامنة لبدء تطبيق المعيار وتكوين تلك المخصصات. وفى السنوات اللاحقة تبين أن البنوك تقوم بإجراء تعديلات اختيارية تحكمية على مقدار المخصص فى سبيل تمهيد الأرباح. ويرتبط مستوى التحكم الاختيارى فى تعديل رصيد المخصص بمدى انحراف الأرباح الفعلية قبل تسوية المخصص عن تنبؤات المحللين الماليين.

ولقد أثبتت دراسة (Phillips et al., 2003) ارتفاع قدرة مصروف الضريبة المؤجلة على اكتشاف إدارة الأرباح الهادفة إلى كل من؛ تجنب انخفاض الأرباح، أو تجنب تحقيق الخسائر. بينما تبين انخفاض قدرة مصروف الضريبة المؤجلة فى الكشف عن إدارة الأرباح الهادفة إلى تحقيق توقعات المحللين.

كما هدفت دراسة (Phillips et al., 2004) إلى تقديم دليل تجريبى بشأن نوعية العناصر التى تكشف عن ممارسة الشركة لإدارة الأرباح، وتوصلت إلى أن استخدام اجمالى التغيرات فى صافى الالتزامات الضريبية المؤجلة يفيد ليس فقط فى الكشف عن، بل والتنبؤ، بممارسات إدارة الأرباح الهادفة إلى تجنب انخفاض الربح عن الأعوام الماضية. وفى السنة التى يحدث بها زيادة فى رصيد صافى الالتزامات الضريبية المؤجلة، يرتبط احتمال ممارسة الشركة لإدارة الأرباح طردياً مع التغيرات فى أرصدة استحقاقات الإيرادات المصروفات، بينما يرتبط احتمال ممارسة الشركة لإدارة الأرباح عكسياً مع التغيرات فى مخصص تقييم الأصول الضريبية المؤجلة. أما فى السنة التى يحدث بها انخفاض فى رصيد صافى الالتزامات الضريبية المؤجلة، فيرتبط احتمال ممارسة الشركة لإدارة الأرباح طردياً مع كل من التغيرات فى أرصدة استحقاقات الإيرادات والمصروفات، وعمليات إعادة تقييم الأصول.

كما تناولت دراسة (Chao et al., 2004) دوافع تغيير قيمة مخصص تقييم الأصول الضريبية المؤجلة فى ظل تطبيق المعيار (SFAS No.109,1992)، من خلال تحليل التباين بين مقدار التغير فى رصيد مخصص تقييم الأصول الضريبية المؤجلة مرجحاً لقيمة الأصول الضريبية المؤجلة، وبين التغيرات المحددة للاختيارات المحاسبية ذات الصلة بإدارة الأرباح، مثل الوفاء بعقود الديون مقاساً بمستوى الرفع المالى، مدى وجود خطة مكتوبة للحوافز والمكافآت الادارية، متغير تمهيد الدخل Income Smoothing مقاساً بالفرق بين الربح التشغيلى للسنة الحالية والربح المستهدف، الضغوط السياسية معبراً عنها بحجم الشركة، مدى اتباع سياسة Big Bath التى تعنى قيام الشركة بتسجيل المزيد من الخسائر الإختيارية والاستحقاقات عندما تتخفض أرباحها التشغيلية أو تحقق خلالها خسائر تشغيلية. وأكدت نتائج الدراسة وجود علاقة عكسية بين مخصص تقييم الأصول الضريبية المؤجلة وبين مؤشرات إدارة الأرباح، بما ينفى استخدام مخصص الضرائب المؤجلة لأغراض إدارة الأرباح، إلا أن الشركات قد تميل إلى اتباع سياسة Big Bath عندما تتخفض أرباحها عن المستوى المعتاد.

ولقد أثبتت نتائج دراسة (Dhaliwal et al., 2004) إستغلال مصروف ضريبة الدخل لتحقيق المستوى المستهدف من الأرباح لتحقيق تنبؤات المحللين الماليين، حيث يمثل مصروف الضريبة الفرصة الأخيرة المتاحة للإدارة للتحكم فى الأرباح بعد الإنتهاء من إجراء كافة التسويات على الربح قبل الضريبة. كما أن مصروف الضريبة هو من العناصر المعقدة التى تحتاج من الإدارة ممارسة الحكم والشخصى والتقدير. ويعد من أحد أهم عوامل عدم تماثل المعلومات، حيث تبين أن الإدارة تقوم بتخفيض معدل الضريبة الفعال (Effective Tax Rate – ETR) للربعين الثالث والرابع عندما يكون الربح الخالى من إدارة مصروف الضريبة منخفضا عن التوقعات المتفق عليها بالإجماع. ويكون هذا التخفيض أكبر من مقدار الزيادة اللاحقة فى معدل الضريبة الفعال التى ستنتم متى حققت الشركة ربحها المستهدف من تنبؤات المحللين. كما توصلت الدراسة إلى أن الشركات ذات المستوى المرتفع من الاستحقاقات الاختيارية الدالة على إدارة الأرباح هى الأكثر ميلاً لإستخدام مصروف الضريبة فى استكمال عملية إدارة الأرباح.

ولقد قامت دراسة (Gordon and Joos, 2004) باختبار مدى قيام مديرى الشركات البريطانية بإستغلال المرونة التى تتيحها طريقة التخصيص الجزئى من أجل عدم الإعتراف بضرائب مؤجلة بصورة انتهازية، فى ضوء المعيار البريطانى (SAPP No. 15) الذى كان يسمح بأن يتم الاعتراف فقط بالأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة الناتجة عن فروق مؤقتة ستعكس خلال فترة لاحقة يمكن تحديدها بدرجة معقولة من الدقة. وتوصلت الدراسة إلى أن المديرين يحاولون إستغلال الطريقة الجزئية لقياس الضرائب المؤجلة من أجل التحكم فى مستوى الرفع المالى Leverage. كما توصلت الدراسة إلى أنه مع وجود ظاهرة إدارة أرباح فى ظل تطبيق طريقة التخصيص الجزئى، إلا أنها لا تبطل مفعول المقدرة التنبؤية لمكونات الضرائب المؤجلة المفصح عنها سواء المعترف بها أو غير المعترف بها. وتتبأت الدراسة بأن تطبيق المعيار المحاسبى البريطانى (FRS No.19)، الذى ألغى طريقة التخصيص الجزئى واستوجب طريقة التخصيص الشامل، قد يقلل من منافع الإفصاح عن الضرائب المؤجلة.

ولقد أوصت دراسة (Dunbar et al., 2004) بضرورة الكشف عن مسببات نشأة مصروف الضريبة المؤجلة من جانب مستخدمى القوائم المالية الذين يعتبرونه بمثابة مؤشراً لمستوى إدارة الأرباح. حيث قامت الدراسة بإختبار أثر الحوافز الضريبية المتعلقة بالإهلاكات نتيجة قرارات البرلمان الأمريكى Congress خلال الفترة من ٢٠٠١ حتى ٢٠٠٥، التى أدت إلى ارتفاع الإهلاكات الضريبية مقارنة بالإهلاكات المحاسبية مما أدى بالتبعية إلى إفصاح الشركات عن مستوى مرتفع من مصروف الضريبة المؤجلة خلال هذه الفترة. ولقد تبين للدراسة خلال هذه الفترة إنخفاض مقدرة مصروف الضريبة المؤجلة على كشف مستوى إدارة الأرباح بسبب إرتباط الفروق المؤقتة المؤدية إلى نشأة مصروف الضريبة المؤجلة بعناصر تخص الأغراض الضريبية وليست المحاسبية وبالتالي فهى عناصر لا ترتبط مباشرة بإدارة الأرباح للأغراض التقارير المالية.

ولقد أكدت دراسة (Frank and Rego, 2006) على أن إستخدام عينات متجانسة

Homogeneous من الشركات يؤدي إلى ارتفاع المقدرة على كشف ممارسات إدارة الأرباح من خلال مخصص تقييم الأصول الضريبية المؤجلة الأرباح مقارنة باستخدام العينات غير المتجانسة Heterogeneous. وتؤكد نتائج الدراسة على استخدام الشركات مخصص تقييم الأصول الضريبية المؤجلة في تمهيد الدخل تجاه متوسطات توقعات المحللين الماليين. بينما لم تؤكد النتائج على استخدام المخصص في إدارة الأرباح لتجنب انخفاض الأرباح عن العام الماضي أو لتجنب تحقيق خسائر، أو في ممارسة استراتيجية Big Bath.

ولقد حاولت دراسة (Ettredge et al., 2008) تقديم دليل تجريبي بشأن مدى إسهام البيانات الخاصة بالضرائب التي ستنتج عن تطبيق الشركات للمعيار الأمريكي (SFAS No.109,1992) في تمييز الشركات التي تعمل على تضخيم الأرباح. حيث قامت بدراسة العلاقة بين كل من مصروف الضريبة المؤجلة، الفرق بين الربح الضريبي والربح المحاسبي، وبين مقدار التحريف في الربح في نفس السنة والسنة السابقة لها، وذلك بالتطبيق على شركات مقيدة لديها ربح موجب قبل الضرائب. وأشارت النتائج إلى أنه للشركات موجبة الأرباح قبل الضرائب، فإن متغير مصروف الضرائب المؤجلة يكون على علاقة ارتباط جوهرية مع حدوث التحريف في الربح، متمثلاً في الاستحقاقات الاختيارية غير العادية، كما أن لمصروف الضريبة المؤجلة مقدرة جوهرية على تفسير مقدار التحريف في أرباح العام التالي، متفوقاً على المتغير المتمثل في الفرق بين الربح الضريبي والربح المحاسبي، الذي انخفض عن مصروف الضريبة المؤجلة في تفسير مقدار التحريف في الأرباح الحالية والمستقبلية.

ومن جانب آخر، فرقت دراسة (Badertscher, et.al., 2009) بين ممارسات إدارة الأرباح المطابقة Conforming Earning management التي لها نفس الآثار على الربح المحاسبي والربح الخاضع للضريبة لنفس الفترة مثل سياسات تعجيل الاعتراف بالإيراد، وبين ممارسات إدارة الأرباح غير المطابقة Nonconforming Earning management التي تؤثر على الدخل المحاسبي قبل الضريبة، دون التأثير على الدخل الخاضع للضريبة للفترة الجارية، وتؤدي إلى نشأة فروق ضريبية مؤقتة. ولقد تركزت عينة الدراسة على الشركات التي أعادت إصدار قوائمها المالية بأرباح أقل عما كانت عليه نتيجة لما تم اكتشافه من مخالفات محاسبية، والتي يفترض قيامها بإدارة الأرباح لأعلى. وتوصلت الدراسة إلى أن استراتيجية إدارة الأرباح غير المتطابقة هي الأكثر اتباعاً من جانب تلك الشركات، وأن الفروق الضريبية تساعد على التنبؤ بإخضاع الشركة لإعادة إصدار قوائمها المالية.

أما دراسة (Krishnan and Visvanathan, 2011)، فلقد تناولت العلاقة بين إدارة الأرباح وبين الاستعانة بمراجع الحسابات في تقديم خدمات أخرى بخلاف المراجعة. وتبين انخفاض المحتوى الاعلامي لمصروف الضريبة المؤجلة في مجال الكشف عن إدارة الأرباح كلما استعانت الشركة بمراجع الحسابات في تقديم خدمات ضريبية لها، مقارنة بحالة الشركات التي تحصل على استشاراتها الضريبية من طرف آخر بخلاف مراجع الحسابات.

كما أشارت دراسة (Kourdoumpalou and Karagiorgos, 2012) إلى أن الشركات قد تستخدم الثغرات الضريبية من أجل تقليل أرباحها الخاضعة للضريبة في الوقت نفسه مع زيادة أرباحها

المحاسبية. غير أن هذا السلوك يؤدي إلى ضريبة مؤجلة مرتفعة والتي تتعامل معها الإدارة الضريبية بمثابة مؤشراً عن إدارة الأرباح. وكثيراً من الشركات ذات المستوى المرتفع من الضرائب المؤجلة قد ثبت عنها تلاعبها بالأرباح المحاسبية، وفي نفس الوقت قيامها بالتهرب الضريبي.

وأشارت دراسة (Lin et al., 2012) إلى ارتفاع ميل الشركات في الدول النامية ذات أسواق المال الناشئة إلى ممارسة إدارة الأرباح في الاتجاه الهبوطي تجنباً لارتفاع الأعباء الضريبية مستخدمة في ذلك الاستحقاقات الاختيارية الجارية، وتتنخفض حدة وضوح ظاهرة إدارة الأرباح لدى الشركات كلما ارتفعت لديها نسبة الملكية العامة، أو وجود لجنة مراجعة فعالة في مجلس الإدارة، أو إذا تم الإفصاح عن تقارير معتمدة للرقابة الداخلية.

كما سعت دراسة (Junqueira and Nakao, 2013) إلى تقديم أدلة على استخدام الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة من قبل المؤسسات المالية البرازيلية في الفترة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٩، كأداة لتحقيق أو بلوغ الحد الأدنى من المستويات المطلوبة لمؤشر رأس المال التنظيمي المطلوب بموجب اتفاق بازل، كما تبين أن حجم رأس المال التنظيمي يؤثر بشكل مباشر على حجم الضرائب المؤجلة مما يدل على ميل المدراء إلى التحكم في عناصر الضرائب المؤجلة كشكل من أشكال إدارة المعلومات المحاسبية.

ولقد هدفت دراسة (الشواربي، ٢٠١٤) إلى اختبار أثر الفروق الزمنية بين المعالجة الضريبية والمعالجة المحاسبية للضريبة المؤجلة على إدارة الأرباح، وذلك من خلال التعرف على أهم أسباب الفروق المؤقتة بين الدخل المحاسبي والدخل الضريبي، وأثرها على إدارة الأرباح، وتحليل وتقييم أثر تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٢٤) على الحد من إدارة الأرباح من خلال المتطلبات الخاصة بالقياس والإفصاح عن الضريبة المؤجلة. وتوصلت الدراسة إلى وجود فجوة بين الفكر المحاسبي والتشريع الضريبي مع وجود بعد زمني يؤثر على كل من المعالجات المحاسبية والضريبية وبالتالي يمكن للضرائب التي تتحملها المنشأة أن تخلق لدى مديري الشركات دوافع لإدارة الأرباح من خلال العديد من الآليات منها المحاسبة عن الضريبة المؤجلة والتي يمكن التغلب عليها إذا ما تم توحيد الممارسات المحاسبية والضريبية.

ولقد قامت دراسة (Liu et al., 2014) بمقارنة فرص إدارة الأرباح في ظل تطبيق معايير المحاسبة الأمريكية والدولية، حيث ركزت على الاختلافات في المعالجة المحاسبية لكل من نفقات البحوث والتطوير والضرائب المؤجلة، تطبيقاً على الفترة من ١٩٩٩ حتى ٢٠٠٤. وافترضت الدراسة ميل الشركات التي تطبق معايير المحاسبة الدولية ومعايير التقرير المالي الدولي لإستخدام عناصر الاستحقاقات الاختيارية ومصروف ضريبة الدخل المؤجلة في أغراض إدارة الأرباح بصورة أكبر مقارنة بالشركات التي تطبق معايير المحاسبة الأمريكية. ولقد إعتمدت الدراسة على محاولة عزل الجزء غير العادي من مصروف ضريبة الدخل المؤجلة Abnormal Deferred Tax Expense، كمؤشر لذلك المقدار الاختياري Discretionary الذي أفصحت قامت الإدارة بالإعتراف به لأغراض إدارة الأرباح. وتبين أن الجزء الاختياري من مصروف الضريبة المؤجلة يساعد على تفسير قدر كبير من الاستحقاقات

الإختيارية، إلا أن العكس غير صحيح وقد يرجع ذلك إلى وجود قواعد ضريبية تحد من قدرة الإدارة على استخدام الضريبة المؤجلة في إدارة الأرباح.

وتناولت دراسة (Cazier et al., 2015) الضوابط التي أوجبتها وفقاً للائحة (Sarbanes - Oxley, 2002) التي طالبت بالمزيد من الرقابة الداخلية بشأن التقرير المالي عن ضرائب الدخل، وتفسير مجلس معايير المحاسبة المالية رقم ٤٨ (FIN 48, 2006)، الذي أوجب زيادة حجم المعلومات واجبة الإفصاح عنها بشأن الاحتياطات ذات الصلة بضرائب الدخل، كما وحد الممارسة المحاسبية بشأن تلك الإحتياطات. ولذا قامت الدراسة بإختبار ما إذا كانت تلك الضوابط التنظيمية قد خفضت الميل لإدارة الأرباح من خلال احتياطي ضرائب الدخل التي أيدت الأدلة السابقة على أن الشركات تستخدم هذا الاحتياطي لإدارة الأرباح لمواجهة توقعات المحللين الماليين. وتوصلت الدراسة إلى استمرار استفادة المديرين من ممارسة الأحكام والتقديرية بصدد المحاسبة عن ضرائب الدخل، وذلك لممارسة سلوك إدارة الأرباح للتغلب على توقعات المحللين، على الرغم من فرض الضوابط التنظيمية التي تطلبت زيادة مستوى الإفصاح وتوحيد المعالجة المحاسبية بشأن احتياطات ضرائب الدخل.

كما استهدفت دراسة (Ifada and Nova, 2015) تحليل العلاقة بين كل من مصروف الضريبة المؤجلة، والتخطيط الضريبي من ناحية، وبين إدارة الأرباح من ناحية أخرى بالتطبيق على الشركات غير الصناعية المدرجة في بورصة إندونيسيا في الفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٢. وتوصلت إلى أن للمصروفات الضريبية المؤجلة تأثير جوهري على مؤشرات إدارة الأرباح في حالة الشركات التي يحدث لديها تدنية الربح الخاضع للضريبة. بينما تبين أنه ليس للتخطيط الضريبي الهادف إلى تقليل المدفوعات الضريبية تأثيراً جوهرياً في مؤشرات ظاهرة إدارة الأرباح.

أما دراسة (Hu et al., 2015) فلقد فرقت بين اثنتين من استراتيجيات إدارة الأرباح، حيث أطلقت على الأولى Conforming Earnings Management وهي أى معاملات يترتب عنها نفس الأثر على كل من الربح الضريبي والمحاسبي، فلا ينتج عنها فروقات ضريبية لكنها تؤثر على مقدار الربح الخاضع للضريبة فقط وبالتالي تؤثر على مقدار الضريبة واجبة السداد دون أن تؤثر على مصروف الضريبة المؤجلة، مثل عمليات تعجيل الإيعتراف بالإيرادات بتسجيل مبالغ واجبة التحصيل في توقيت أقرب مما ينبغي، أو تأجيل تسجيل مشتريات البضاعة في ظل تطبيق الوارد أخيراً صادر أولاً. بينما تتمثل الإستراتيجية الثانية في Nonconforming Earnings Management وهي أى معاملات يترتب عنها تأثير على الربح المحاسبي بدون أى تأثير ضريبي في الفترة الحالية، وهي تؤدي إلى نشأة فروق ضريبية دون أن تؤدي إلى أى اختلاف في مقدار الربح الخاضع للضريبة ولا مقدار الضريبة واجبة السداد لكنها تؤثر فقط في مقدار مصروف الضريبة المؤجلة، مثل عمليات تعجيل الاعتراف بالإيرادات أو تأجيل الاعتراف بالمصروفات للأغراض المحاسبية فقط بعيداً عن أغراض التحاسب الضريبي، مثل تعمد تسجيل إيرادات غير مكتسبة، أو التلاعب في الأعمار الإنتاجية للأصول الخاضعة للإهلاك، أو تقدير مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها للأغراض المحاسبية.

وهدفت الدراسة إلى اختبار العلاقة بين التخطيط الضريبي لدى الشركات الصينية المقيدة بالبورصة

وبين ظاهرة إدارة الأرباح، في ظل تطبيق المعايير المحاسبية الصينية الجديدة المصدرة عام ٢٠٠٦ (CAS, 2006)، والتي تتطلب من الشركات المدرجة استخدام طريقة الالتزام بالميزانية العمومية للمحاسبة الضريبية المؤجلة. وتوصلت الدراسة إلى أن أهداف ودوافع المديرين سوف تؤثر على اختيارهم لإستراتيجية إدارة الأرباح المتبعة حيث كلما اتجهت الأهداف الإدارية تجاه تحويل الخسائر إلى مكاسب، مع ارتفاع الدوافع نحو تجنب الغرامات والعقوبات ذات الصلة بكشف التلاعب في القوائم المالية، كلما ارتفع الميل نحو إدارة الأرباح وفق الاستراتيجية الأولى التي لا تؤدي إلى نشأة فروقات مؤقتة.

بينما هدفت دراسة (Gomes, 2016) إلى اختبار مدى لجوء الشركات إلى إدارة الأعباء الضريبية للتحكم في مؤشرات الأداء، وما إذا كان لخصائص حوكمة الشركات تأثير على ذلك، مثل المكافآت المدفوعة إلى المجلس التنفيذي، والفصل بين الرئيس والمدير التنفيذي، ومدى استقلالية وتشكيل مجلس الإدارة تطبيقاً، على الشركات البرازيلية المدرجة في سوق ساو باولو للأوراق المالية بين عامي ٢٠٠٨ و٢٠١٤. وإعتمدت الدراسة على ثلاثة مؤشرات لرصد إدارة الأعباء الضريبية وهي مؤشر معدل الضريبة الفعال Effective Tax Rate الذي يعتمد على ناتج قسمة مصروف ضريبة الدخل على الأرباح. ومؤشر معدل التدفق النقدي الضريبي الفعال Cash Effective Tax Rate وهو معدل الضريبة الفعال الذي يأخذ بالحسبان فقط الضرائب المسددة دون أخذ الضرائب المؤجلة. أما المؤشر الثالث والأكثر وضوحاً فهو مقدار الفروق الضريبية بين الربح الضريبي عن الربح المحاسبي. وتبين أن الأجور المدفوعة إلى المديرين التنفيذيين تعتبر من أهم خصائص الحوكمة التي تؤثر على إدارة الضرائب في الشركات البرازيلية. وأوصت الدراسة بأن تحرص الشركات على حسن صياغة وتصميم عقود المكافآت مع المديرين التنفيذيين لما له من أثر غير مباشر على مصالح المستثمرين من خلال إدارة الأعباء الضريبية. وتؤكد نتائج الدراسة أن الشركات البرازيلية في المتوسط تستفيد من إدارة العبء الضريبي حيث تبين انخفاض معدل الضريبة الفعال بشكل جوهري عن معدل الضريبي الساري في البرازيل.

من جانب آخر فلقد تناولت دراسة (Miiller and Martinez, 2016) مدى إنعكاس إدارة الأرباح على السوق الائتمانية البرازيلية، وأكدت نتائجها على مقدرة السوق الائتمانية على إكتشاف مستوى إدارة الربح المحاسبي مما يترتب عنه انخفاض في التصنيف أو الترتيب الائتماني للشركة، أما فيما يتعلق بإدارة الربح الضريبي فلم يتبين وجود أي رد فعل تجاهه من جانب السوق الائتمانية.

ولقد قامت دراسة (Wang et al., 2016) بإستخدام مؤشر للاستدلال عن مستوى الأرباح من خلال الاستحقاقات من أجل اختبار مدى تأثيره بمقدار عناصر الضرائب المؤجلة. حيث استخدمت الدراسة بيانات تخص الشركات الصينية على مدار الفترة من ٢٠٠٩ حتى ٢٠١٥ لإيجاد مؤشر البنود الضريبية المؤجلة وهو عبارة عن ناتج الالتزامات الضريبية المؤجلة مطروحا منها الأصول الضريبية المؤجلة مقسوما على اجمالي الأصول، حيث تعتمد عناصر الضرائب المؤجلة في الصين على بعض المكونات الأساسية التي منها الضرائب والفروق الضريبية المؤقتة المتعلقة بالإهلاك وخسائر الاضمحلال والخسائر المرحلة للأمام على مدار خمس سنوات. وتبين وجود علاقة طردية بين ارتفاع

نسبة الأصول طويلة الأجل ضمن هيكل الأصول، وبين ارتفاع مؤشر البنود الضريبية المؤجلة، ويرجع ذلك إلى الفرق المؤقت المتعلق بحساب الإهلاك. إما خسائر الاضمحلال والخسائر المرحلة فترتبطان عكسياً مع مؤشر البنود الضريبية المؤجلة حيث تؤديان إلى ارتفاع الأصول الضريبية المؤجلة.

من ناحية أخرى فلقد استكملت دراسة (Wang et al., 2017) مسيرة الدراسة السابقة حيث حاولت استخدام مقياس إدارة الأرباح المعتمد في حسابها على الاستحقاقات من أجل اختبار العلاقة بينه وبين مؤشرات تخطيط الربح الضريبي ومنها معدل الضريبة الفعال، ومقدار الفروق الضريبية المؤقتة، بمعلومية متغيرات رقابية مثل مكافآت أعضاء مجلس الإدارة Compensation، وحجم الحيازة الداخلية في الأسهم Insider Equity Holding.

٢/٢/٦: تحليل العلاقة بين المعالجة المحاسبية للضرائب المؤجلة وأسعار الأسهم

أشار (Merryman, 1991) إلى أن أرصدة عناصر الضرائب المؤجلة تعد من أهم العناصر إنخفاضاً من حيث القابلية للفهم الكامل من جانب المستثمرين، حيث يستشعر مستخدموا القوائم المالية أن ما يتعلق بها من التزامات قد تعد عناصر وهمية.

وأوصت دراسة (Lee, 1998) في نتائجها بضرورة الإفصاح عن القيمة الحالية للالتزامات الضريبية المؤجلة حيث يدرك المستثمرون أنها أعباء مستقبلية ويقومون بخصمها ضمن إجراءاتهم المتبعة لتقييم أسهم الشركة. ولذا قدمت الدراسة طريقة عملية لتقدير القيمة الحالية لمصروف الضريبة المؤجلة يعتمد على تحليل سلسلة زمنية تاريخية للتغيرات فيها. وتوصلت الدراسة إلى أن للضريبة المؤجلة قدرة أكبر على تفسير التغيرات في أسعار الأسهم إذا تم تجزئة قيمتها الفعلية إلى مكوناتها من قيمة حالية وقيم منافع زمنية ناتجة عن تأجيل المدفوعات الضريبية.

كما أكدت دراسة (Dunbar et al., 2004) على اعتبار مصروف الضريبة المؤجلة من جانب مستخدمى القوائم المالية بمثابة مؤشراً لمستوى جودة الأرباح.

وكانت دراسة (Lynn et al., 2008) قد أيدت إلغاء طريقة التخصيص الجزئى والتحول إلى طريقة التخصيص الشامل حيث تناولت الدراسة ما إذا كانت طريقة التخصيص الجزئى توفر معلومات مفيدة للمستثمرين من خلال تقييم مدى ملائمة قيم عناصر الضريبة المؤجلة غير المعترف بها، وتبين أن المتعاملين بسوق المال البريطانى خلال الفترة من ١٩٩٣ حتى ١٩٩٨ كانوا يقومون بتقييم أرصدة الضرائب المؤجلة المعترف بها، وغير المعترف بها والمفصح عنها بالملاحظات الهامشية، على حد سواء، حيث لم تتوصل الدراسة إلى إعطاء المتعاملين بالسوق أهمية لأحدهما دون الأخرى، حيث كان لكل من الضرائب المؤجلة المعترف بها وغير المعترف بها ارتباطاً موجباً مع أسعار الأسهم.

بينما أكدت دراسة (Kourdoumpalou and Karagiorgos, 2012) على إنخفاض ثقة المستثمرين في القوائم المالية للشركات التى تفصح عن مستوى مرتفع من قيم الضرائب المؤجلة، حيث أشارت إلى أن كثيراً من الشركات التى قد ثبت تلاعبها بالأرباح المحاسبية، وفى نفس الوقت قيامها بالتهرب الضريبي، كانت تستخدم الثغرات الضريبية من أجل تقليل أرباحها الخاضعة للضريبة مع رفع

أرباحها المحاسبية، الأمر الذي أدى إلى نشأة أرصدة لعناصر الضريبية المؤجلة.

وتطبيقاً على السوق الباكستانية الرائدة في تطبيق المعايير الدولية، فلقد تناولت دراسة (Rafay and Ajmal, 2014) مدى أدراك المستثمرين لقيام الشركات الباكستانية بإدارة الأرباح من خلال عناصر الضريبة المؤجلة التي تم تصنيفها إلى ثلاث فئات وهي عناصر ناتجة عن أنشطة تشغيلية واستثمارية، وتمويلية. وتوصلت الدراسة إلى اختلاف تأثير إدراك ومعالجة المستثمرين لكل فئة من فئات عناصر الضرائب المؤجلة على أسعار الأسهم، حيث يدرك المستثمرون أن المعالجة المحاسبية ينتج عنها معلومات ملائمة لأغراض تحديد القيمة Value-Relevant، وذلك فقط للعناصر ذات الصلة بالأنشطة التشغيلية، كما تبين وجود قصور في استيعاب المستثمرين لطبيعة كل من الأصول أو الالتزامات الضريبية المؤجلة نظراً لأنطباعهم السلبي تجاه مفهوم الضرائب من وجهة نظر الشركات، الأمر الذي ينعكس بالسلب على تقييم أسهم الشركات التي تحاول إدارة الأرباح من خلال المحاسبة عن الضرائب المؤجلة.

وتناولت دراسة (Murdoch et al., 2015) مدى منفعة التخصيص الضريبي في مجال التنبؤ بالمدفوعات الضريبة المستقبلية. وأكدت نتائج الدراسة على أن استخدام بيانات مصروف ضريبة الدخل المؤجلة Deferred Income Tax Expense يعزز من مقدرة مصروف ضريبة الدخل للفترة الحالية Current Income Tax Expense على التنبؤ بالمدفوعات الضريبية المستقبلية بنحو ثلاث فترات مستقبلية، وترتفع دقة التنبؤات كلما قصرت الفترة المتنبأ بشأنها.

كما أكدت دراسة (Zhou, 2016) على أن ارتفاع مقدار الفروق الضريبية الموجبة يعد بمثابة مؤشراً على ممارسة الشركة لكل من السياسات المتعمدة إدارة الأرباح والتخطيط الضريبي على حد سواء، حيث أكدت على وجود ارتباط بين مستوى الفروق الضريبية المؤقتة الموجبة وبين مستوى استقرار الأرباح وجودتها، وأن الشركات يمكنها تحقيق المستوى المستهدف من الأرباح Earnings Persistence، والتأثير على معدل الضريبة الفعال من خلال التحكم في الفروق الضريبية المؤقتة.

٣/٦: خلاصة الدراسات السابقة واشتقاق فروض البحث

على الرغم من إسهام المعايير المحاسبية في الحد من فرص التأثير المتعمد على الأرباح المحاسبية من خلال الاختيار من بين بدائل الطرق المحاسبية، إلا أنه مازال هناك بعض المجالات لممارسة الأحكام وإجراء بعض التقديرات المحاسبية، والتي من ضمنها تقدير درجة التأكد من انعكاس الفروق المؤقتة في المستقبل، في ظل وجوب إتباع أسلوب التخصيص الضريبي الشامل مع تطبيق طريقة الإلتزام، وهي المعالجة الواجب اتباعها للمحاسبة عن الضرائب المؤجلة، وفقاً لمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية. ولقد تعددت اتجاهات الدراسات السابقة في مجال تحليل مدى استغلال المديرين لمتطلبات المحاسبة عن الضريبة المؤجلة في إدارة الأرباح، ودراسة العلاقة بين مصروف الضريبة المؤجلة وإدارة الأرباح. فلقد عارض فريق من الدراسات وجود علاقة بينهما، بينما أيد البعض الآخر وجود دوافع إدارية تؤدي إلى استخدام الضرائب المؤجلة في إدارة الأرباح، بينما إهتم فريق آخر بتناول

رد فعل مستخدمى القوائم المالية بشكل عام تجاه الضرائب المؤجلة ومدى انعكاسها على أسعار الأسهم. ويؤيد البعض (Visvanathan, 1998; Bauman et al., 2001; Dunbar et al., 2004, Rafay and Blaylock et al., 2015; ٢٠١٥، عبد اللطيف، Hu et al., 2015; ٢٠١٤، Ajmal, 2014; Choudhary et al., 2015; Gao et al., 2016; Lee, 2016; Powers et al., 2016; Yamada, 2016) أن الاتساق بين المعالجات الضريبية والمحاسبية يعمل على تخفيض الدوافع نحو إدارة الأرباح، ويقلل من إمكانية الإعتماد على الضرائب المؤجلة سواء للاستدلال عن إدارة الأرباح أو التجنب الضريبي. كما أن بعض الدراسات أيدت إنخفاض علاقة مصروف الضريبة المؤجلة بمستوى إدارة الأرباح بسبب ارتباط الفروق المؤقتة المؤدية إلى نشأة مصروف الضريبة المؤجلة بعناصر تخص الدوافع الضريبية للشركة وليست المحاسبية، وبالتالي فهي عناصر لا ترتبط مباشرة بإدارة الأرباح للأغراض التقارير المالية على الجانب الآخر، تناول الكثير من الدراسات (Phillips et al., 2003; Phillips et al., 2004; Dhaliwal et al., 2004; Frank and Rego, 2006; Ettredge et al., 2008; Liu et al., 2014; Ifada and Nova, 2015; Murdoch et al., 2015; Cazier et al., 2015; Zhou, 2016; Gomes, 2016; Wang et al., 2016; Wang et al., 2017) مدى منفعة المعلومات الضريبية التي توفرها القوائم المالية فى الكشف عن إدارة الأرباح، والتنبؤ بمستوى استقرار الأرباح المستقبلية، حيث أكدت الدراسات على وجود علاقة جوهرية بين مصروف الضرائب المؤجلة وارتفاع مستوى الاستحقاقات الاختيارية غير العادية كمؤشر لإدارة الأرباح، ووجود قدرة لمصروف الضريبة المؤجلة على تفسير إدارة الأرباح الحالية والمستقبلية ، وأنه غالبا ما يدل ارتفاع مقدار الفروق الضريبية الموجبة على وجود تعمد لممارسة إدارة الأرباح. كما أيدت الدراسات ارتباط مقدار مصروف الضريبة المؤجلة طرديا مع مؤشرات إدارة الأرباح الهادفة إلى تجنب الخسائر، وأن الجزء الاختيارى من مصروف الضريبة المؤجلة يساعد على تفسير قدر كبير من الاستحقاقات الإختيارية الدالة على إدارة الأرباح. وبالتالي فهناك إمكانية للاستدلال عن إدارة الأرباح من خلال عناصر الضرائب المؤجلة بطريقة فعالة تضاهى طرق القياس الأخرى المعتمدة على الاستحقاقات.

ورغم تعدد دوافع إدارة الأرباح بشكل عام، إلا أنه هناك شبه إجماع على قيام الشركات باستخدام الأرصدة ذات الصلة بالضريبة المؤجلة فى ممارسة إدارة الأرباح من خلال محاولة التحكم فى مقدار الفروق الضريبية المؤقتة المؤدية إلى اختلاف معدل الضريبة الفعال عن معدل الضريبة السارى، لأغراض تحقيق تنبؤات المحللين الماليين بشكل عام، ولاسيما بشأن المدفوعات الضريبية المتوقعة بشكل أخص.

ويرى الباحث أنه من خلال تحليل نتائج الدراسات السابقة حول مدى انعكاس المحاسبة عن الضرائب المؤجلة على مستوى إدارة الأرباح أن تباين النتائج والآراء قد يعود إلى اختلاف بيئة كل دراسة، حيث تبين من خلال تحليل الدراسات السابقة وجود تعدد وتنوع فى أسواق المال التى تنتمى لها عينة كل دراسة من ناحية، ومدى حداثة تطبيقها لمعايير المحاسبة الدولية من ناحية أخرى. حيث تناولت بعض الدراسات شركات أمريكية، بريطانية، برازيلية، باكستانية، إندونيسية، وصينية. الأمر الذى

يستوجب من الباحث ضرورة إختبار مدى انعكاس المعالجة المحاسبية للضرائب المؤجلة على مستوى إدارة الأرباح تطبيقاً على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. وعلى الرغم من اهتمام بعض الدراسات بتحليل منفعة الضرائب المؤجلة غير المعترف بها (Gordon and Joos, 2004; Lynn et al., 2008)، إلا أن الدراسات السابقة قد أغفلت علاقتها بمدى ممارسة إدارة الأرباح، ربما لأنها أرصدة يتم الإفصاح عنها اختياريًا في الايضاحات المتممة للقوائم المالية. ولذا سيقوم الباحث بالأخذ بالحسبان مدى إمكانية تحليل العلاقة بين الضرائب المؤجلة غير المعترف بها (Unrecognized Deferred Taxes (UnDT) وبين إدارة الأرباح، في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

ولذا يمكن للباحث إشتقاق الفرض التالي: -

الفرض الرئيسي الأول (ف1): يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لتطبيق المعالجة المحاسبية للضرائب المؤجلة، على مستوى إدارة الأرباح في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

ويتقسيم الأرصدة ذات الصلة بالضريبة المؤجلة إلى مكوناتها من؛ مصروف الضريبة المؤجلة، وأرصدة الأصول الضريبية المؤجلة، وأرصدة الالتزامات الضريبية المؤجلة، يمكن إختبار مدى قدرة كل منها على تفسير التغيرات في مستوى إدارة الأرباح خلال الفترة المحاسبية. ولذلك قام الباحث بتجزئته هذا الفرض إلى الفروض الفرعية التالية: -

الفرض الفرعي (ف ١ / أ): يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لمقدار مصروف الضريبة المؤجلة على مستوى إدارة الأرباح في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

الفرض الفرعي (ف ١ / ب): يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لأرصدة الالتزامات الضريبية المؤجلة على مستوى إدارة الأرباح في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

الفرض الفرعي (ف ١ / ج): يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لأرصدة الأصول الضريبية المؤجلة على مستوى إدارة الأرباح في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

وقياساً على جهود الدراسات السابق الإشارة إليها في مجال إختبار العلاقة بين إدارة الأرباح من ناحية، وبين الفروق الضريبية المؤقتة، المشار إليها بمعلومية الفرق بين معدل الضريبة الفعال ETR، ومعدل الضريبة السائد، يمكن للباحث صياغة فرض فرعي إضافي وذلك على النحو التالي: -

الفرض الفرعي (ف ١ / د): يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لاختلاف معدل الضريبة الفعال عن معدل الضريبة السائد على مستوى إدارة الأرباح في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

ومن ناحية أخرى، يمكن محاكاة الدراسات السابق الإشارة إليها من أجل إختبار العلاقة بين مقدار الأصول الضريبية المؤجلة غير المعترف بها وبين مستوى إدارة الأرباح، من خلال صياغة الفرض الفرعي التالي: -

الفرض الفرعي (ف ١ / هـ): يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية بين للأصول الضريبية المؤجلة غير المعترف بها على مستوى إدارة الأرباح في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

من ناحية أخرى، فلقد تباينت نتائج الدراسات السابقة بشأن رد فعل المستثمرين تجاه الضرائب المؤجلة ومدى اعتبارها مؤشراً عن إدارة الأرباح حيث أكدت دراسة (Lee, 1998) إدراك المستثمرون للالتزامات الضريبية المؤجلة بأنها أعباء مستقبلية ويقومون بخصمها ضمن اجراءاتهم المتبعة لتقييم أسهم الشركة وأن للضريبة المؤجلة قدرة على تفسير التغيرات في أسعار الأسهم. كما أشارت (Dunbar et al., 2004) إلى اعتبار مصروف الضريبة المؤجلة من جانب مستخدمى القوائم المالية بمثابة مؤشراً لمستوى جودة الأرباح، بينما أكدت دراسة (Kourdoumpalou and Karagiorgos, 2012) انخفاض ثقة المستثمرين فى القوائم المالية للشركات التى تفصح عن مستوى مرتفع من قيم الضرائب المؤجلة، بينما تؤكد دراسة (Rafay and Ajmal, 2014) وجود قصور فى استيعاب المستثمرين لطبيعة كل من الأصول أو الالتزامات الضريبية المؤجلة نظراً لإنطباعهم السلبي تجاه مفهوم الضرائب من وجهة نظر الشركات بشكل عام، رغم تأكيد دراسة (Murdoch et al., 2015) على منفعة مصروف ضريبة الدخل المؤجلة فى مجال التنبؤ بالمدفوعات الضريبة المستقبلية.

ولذا سيقوم الباحث بإختبار مدى إدراك المستثمرون لعناصر الضرائب المؤجلة من حيث علاقة كل منها بعوائد الأسهم.

الفرض الرئيسى الثانى (ف٢): يوجد تأثير معنوى ذو دلالة إحصائية لارتفاع مستوى الأرصدة ذات الصلة بالضرائب المؤجلة على عوائد أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة اللاحقة لنشر القوائم المالية.

ويهدف الباحث من هذا الفرض إلى إختبار مدى معنوية تأثير كل من؛ مصروف الضريبة المؤجلة، الأصول الضريبية المؤجلة، والالتزامات الضريبية المؤجلة، على عوائد الأسهم. ولذا يمكن إختبار هذا الفرض من خلال تجزئته إلى الفروض الفرعية التالية: -

الفرض الفرعى (ف٢/أ): يوجد تأثير معنوى ذو دلالة إحصائية لمقدار مصروف الضريبة المؤجلة على عوائد أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة اللاحقة لنشر القوائم المالية.

الفرض الفرعى (ف٢/ب): يوجد تأثير معنوى ذو دلالة إحصائية لأرصدة الالتزامات الضريبية المؤجلة على عوائد أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة اللاحقة لنشر القوائم المالية.

الفرض الفرعى (ف٢/ج): يوجد تأثير معنوى ذو دلالة إحصائية لأرصدة الأصول الضريبية المؤجلة على عوائد أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة اللاحقة لنشر القوائم المالية.

الفرض الفرعى (ف٢/د): يوجد تأثير معنوى ذو دلالة إحصائية لاختلاف معدل الضريبة الفعال عن معدل الضريبة السائد على عوائد أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة اللاحقة لنشر القوائم المالية.

الفرض الفرعى (ف ٢ / هـ): يوجد تأثير معنوى ذو دلالة إحصائية لمقدار الأصول الضريبية المؤجلة غير المعترف بها على عوائد أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة اللاحقة لنشر القوائم المالية.

٤/٦ : منهجية البحث

لمعالجة مشكلة البحث وسعيًا لتحقيق أهدافه، يتم إختبار فروض البحث من خلال دراسة تطبيقية تعتمد على تجميع بيانات تخص الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، وذلك حتى يمكن للباحث استخلاص نتائج البحث بشقيه النظرى والتطبيقى، والتي على ضوءها يمكن إبداء التوصيات وإقتراح مجالات للبحوث المستقبلية ذات الصلة بمتغيرات الدراسة، كما يلي:

١/٤/٦ : أهداف الدراسة التطبيقية:

تستهدف الدراسة التطبيقية إختبار الفروض التى انتهى إليها الباحث بالشق النظرى من الدراسة على ضوء ما قام به من تحليل لأهم الإصدارات والدراسات السابقة فى مجال انعكاس المعالجة المحاسبية لعناصر الضريبة المؤجلة على مستوى إدارة الأرباح من جهة، وأسعار الأسهم من جهة أخرى.

٢/٤/٦ : مجتمع وعينة وأدوات وإجراءات الدراسة التطبيقية:

يتكون مجتمع الدراسة من الشركات المساهمة الصناعية المقيدة أسهمها بسوق الأوراق المالية المصرية. وإعتمدت الدراسة على البيانات التاريخية الفعلية المنشورة حيث قام الباحث بالحصول على القوائم المالية السنوية الكاملة لعينة مكونة من ٧٠ شركة صناعية مساهمة مقيدة بالبورصة، والمتاحة على المواقع الإلكترونية ذات الصلة ببورصة الأوراق المالية المصرية للسنة المالية المنتهية فى ٢٠١٧، وكذلك أسعار الأسهم اليومية لتلك الشركات خلال الفترة من ٢٠١٦ حتى ٢٠١٨، والتي تتطلبها عملية حساب عوائد الأسهم لأغراض الدراسة. وعلى ضوء الفروض التى انتهى إليها البحث بالشق النظرى من الدراسة، يمكن للباحث تلخيص إجراءات الدراسة التطبيقية فيما يلي: -

١. تجميع بيانات فعلية لعينة الشركات الصناعية المساهمة المقيدة بالبورصة المصرية.
٢. توصيف وقياس متغيرات الدراسة المتمثلة فى عناصر الضريبة المؤجلة، ومستوى إدارة الأرباح، وعوائد الأسهم.
٣. إختبار مدى إمكانية الإعتماد على عناصر الضريبة المؤجلة فى مجال الاستدلال عن مستوى إدارة الأرباح، من خلال اختبار تأثير اختلاف مستوى مصروف الضريبة المؤجلة - استرشادا بدراسة (Phillips et al., 2004; Dunbar et al., 2004; Ifada and Nova, 2015)، أو أرصدة الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة - استرشادا بدراسة (Lynn et al., 2008; Wang et al., 2016) على مستوى إدارة الأرباح. ثم اختبار رد فعل المستثمرين تجاه عناصر الضرائب المؤجلة من خلال اختبار مدى انعكاس تأثيرها على أسعار وعوائد الأسهم، استرشادا بدراسة (Kourdoumpalou and Karagiorgos, 2012; Rafay and Ajmal, 2014)).

٣/٤/٦: توصيف وقياس متغيرات الدراسة:

تم توصيف متغيرات الدراسة وكيفية قياس كل منها على النحو التالي:

أ- المتغير المستقل: المعالجة المحاسبية للضرائب المؤجلة؛ وتشمل:

أ١- مصروف الضريبة المؤجلة (DTE) : قياساً على دراسة (Phillips et al., 2004; Dunbar et al., 2004; Ifada and Nova, 2015) يمكن للباحث قياس مؤشر مصروف الضريبة المؤجلة (DTE) لكل شركة في نهاية فترة مالية بترجيح مقدار مصروف الضريبة المؤجلة في نهاية السنة (t) بقيمة إجمالي الأصول في نهاية السنة السابقة (t-1).

وبمحاكاة الدراسات السابقة (Gordon and Joos, 2004; Lynn et al., 2008; Wang et al., 2016) ، يمكن للباحث الاستدلال عن مؤشرات مماثلة لعناصر الضريبة المؤجلة على النحو التالي: -

أ٢- الأصول الضريبية المؤجلة (DTA) مرجحة في نهاية السنة (t) بقيمة إجمالي الأصول في نهاية السنة السابقة (t-1).

أ٣- الالتزامات الضريبية المؤجلة (DTL)، مرجحة في نهاية السنة (t) بقيمة إجمالي الأصول في نهاية السنة السابقة (t-1).

أ٤- قيم الأصول الضريبية المؤجلة غير المعترف بها (UnRecDFA)، بترجيح القيم المفصح عنها ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية في نهاية السنة (t) بقيمة إجمالي الأصول في نهاية السنة السابقة (t-1).

أ٥- اختلاف معدل الضريبة الفعال عن المعدل السائد: ETRdif: استرشاداً بدراسة (Wang et al., 2017) يمكن للباحث قياس معدل الضريبة الفعال (ETR) الذي هو عبارة عن ناتج قسمة مصروف ضريبة الدخل على صافي الدخل المحاسبي قبل الضريبة. ثم إيجاد الفرق بينه وبين معدل الضريبة الساري، البالغ ٢٢,٥% على ضوء ما ورد بالإيضاحات المتممة لبعض القوائم المالية التي تم الإعتماد عليها في اجراء الدراسة التطبيقية، ووفقاً للتشريع الضريبي المطبق (قانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠١٧).

ب- المتغيران التابعان؛ ويشملان:

ب١- مستوى إدارة الأرباح (EM)

على ضوء استقراء الدراسات السابقة، يمكن للباحث الإعتماد على مؤشرين مختلفين للاسترشاد عن مستوى إدارة الأرباح في احدى القوائم المالية لإحدى الشركات، ومقارنة مدى اختلاف نتائج الإعتماد على كل منهما لأغراض اختبار فروض الدراسة. فوفقاً للدراسات السابقة (Phillips et al., 2004; Dunbar et al., 2004; Ifada and Nova, 2015) يمكن للباحث قياس مؤشر إدارة الأرباح (EM1) لكل شركة في نهاية فترة مالية بنسبة التغير في صافي دخل الشركة من فترة إلى أخرى مقسوماً على القيمة السوقية لحقوق المساهمين في بداية الفترة الأولى، وذلك من خلال المعادلة التالية:

$$EM1 = (NI_{t-1} - NI_t) / MVE_{t-2} = 1 \text{ or } 0$$

حيث أن: -

NI _{t-1}	صافي دخل الشركة في نهاية الفترة (t-1)
NI _t	صافي دخل الشركة في نهاية الفترة (t)
MVE _{t-2}	القيمة السوقية لحقوق المساهمين في نهاية الفترة (t-2)

وبناء على ناتج المعادلة فإن متغير إدارة الأرباح (EM1) قد يأخذ القيمة واحد أو صفر، فيأخذ القيمة (١) إذا كان الناتج أكبر من أو يساوي صفر وأقل من ٠,٠١، بينما يأخذ القيمة (صفر) إذا كان الناتج أكبر من أو يساوي -٠,٠١ وأقل من صفر.

من ناحية أخرى، وقياساً على دراسة (Wang et al., 2016; Wang et al., 2017)، يمكن للباحث الاعتماد على مقياس آخر كمؤشر عن إدارة الأرباح كما يلي: -

$$Acc. = (\Delta CA. - \Delta Cash) - (\Delta CL - \Delta STD - \Delta TP) - Dep.$$

حيث أن: -

CurrAcc.	الإستحقاقات التشغيلية (الجارية)
ΔCA	التغير في اجمالي الأصول المتداولة
ΔCash	التغير في النقدية وما يعادلها
ΔCL	التغير في اجمالي الالتزامات المتداولة
ΔSTD	التغير في الديون قصيرة الأجل المدرجة ضمن الالتزامات المتداولة
ΔTP	التغير في ضريبة الدخل المستحقة
Dep	مصروف الإهلاك أو الإستهلاك

- قياس التدفق النقدي من عمليات التشغيلية بمقدار الفرق بين الأرباح التشغيلية والاستحقاقات

$$\text{Cash flow from operations} = \text{Operating earnings} - \text{Accruals}$$

- قياس مؤشر إدارة الأرباح (EM2) من خلال ناتج قسمة القيمة المطلقة للاستحقاقات على القيمة المطلقة للتدفق النقدي من العمليات التشغيلية

$$EM2 = | \text{Accruals} | / | \text{Cash flow from operations} |$$

ب/٢ - قياس أسعار وعوائد السهم $S_{Adj}R_{t+1}$:

قياساً على دراسة (Ozkan and Kayali, 2015) يمكن قياس عائد السهم المعدل لكل شركة بالفرق بين متوسط سهم الشركة من البيع والحيازة خلال الأربع شهور الأولى منذ نهاية السنة المالية وبين متوسط السعر عن الفترة المماثلة السابقة لإصدار القوائم المالية.

٤/٤/٦: نتائج إختبار فروض البحث.

١/٤/٤/٦: نتائج إختبار الفرض الأول وفرعياته:

استهدف الفرض الأول (ف١) إختبار وجود تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية للمعالجة المحاسبية للضرائب المؤجلة على مستوى إدارة الأرباح، حيث تم صياغته على النحو التالي:

الفرض الرئيسي الأول(ف ١): يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لتطبيق المعالجة المحاسبية للضرائب المؤجلة، على مستوى إدارة الأرباح فى الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

ولذلك قام الباحث بتجزئة هذا الفرض إلى خمسة فروض فرعية اعتمادا على عناصر الأرصدة ذات الصلة بالضريبة المؤجلة، والمستخرجة من القوائم المالية للشركات، وتم إختبارها بإجراء تحليل الإنحدار .

الفرض الفرعى (ف ١ / أ): يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لمقدار مصروف الضريبة المؤجلة على مستوى إدارة الأرباح فى الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

ولإختبار هذا الفرض تم صياغة معادلة إنحدار تهدف إلى إختبار مدى قدرة مصروف الضريبة المؤجلة لإحدى الفترات المحاسبية كمتغير مستقل على تفسير مستوى إدارة الأرباح كمتغير تابع.

$$EM = \beta_0 + \beta_1 DTE + \epsilon$$

ولقد قام الباحث بإختبار هذا الفرض على مستوى العينة بالكامل باستخدام المؤشرين (EM1) و(EM2)، السابق الإشارة اليهما فى توصيف متغيرات الدراسة. ولم يتبين وجود أى علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير DTE وبين مؤشرات إدارة الأرباح حيث بلغ مستوى المعنوية المشاهد (P-Value) لنموذج الإنحدار 0.551 فى حالة المؤشر (EM1)، و0.996 فى حالة المؤشر (EM2) [ملحق رقم ١].

ورغم اتساق النتيجة السابقة مع دراسة (Dunbar et al., 2004)، إلا أن الباحث قام بتقسيم العينة إلى مجموعتين بناء على طبيعة مقدار الضريبة المؤجلة الظاهرة فى قائمة الدخل، المجموعة الأولى وعددها ٤١ شركة، تشتمل على الشركات التى أفصحت عن عبء ضريبي مؤجل محمل على قائمة الدخل كمصروف نتيجة وجود تغير بالزيادة (بالنقص) فى أرصدة صافى الالتزامات (الأصول) الضريبية المؤجلة فى نهاية الفترة مقارنة بأرصدة بداية الفترة. بينما تشتمل المجموعة الثانية وعددها ٢٩ شركة على الشركات التى أفصحت عن وفر ضريبي مؤجل مرحل إلى قائمة الدخل كإيراد نتيجة وجود تغير بالنقص (بالزيادة) فى أرصدة صافى الالتزامات (الأصول) الضريبية المؤجلة فى نهاية الفترة مقارنة بأرصدة بداية الفترة.

وباستخدام المؤشر (EM1) على المجموعة الأولى، ذات العبء الضريبي المؤجل، تبين وجود تأثير إيجابى جوهري لمقدار مصروف الضريبة المؤجلة المحمل على قائمة الدخل على مستوى إدارة الأرباح حيث كان مستوى المعنوية المشاهد (P-Value) لنموذج الإنحدار يعادل 0.022 بمقدرة تفسيرية (R²) تبلغ 12.76%، الأمر الذى يعنى أن ارتفاع مستوى أرصدة العبء الضريبي المؤجل الناتج عن التغير بالزيادة (بالنقص) فى أرصدة صافى الالتزامات (الأصول) الضريبية المؤجلة فى نهاية الفترة، مقارنة بأرصدة بداية الفترة، يؤدى إلى ارتفاع مستوى إدارة الأرباح، وأن العبء الضريبي المؤجل يفسر 12.79% من مستوى إدارة الأرباح وفقا للمؤشر (EM1). [جدول رقم ١]

جدول رقم (١): نتائج تحليل الإنحدار بين DTE ومقياس إدارة الأرباح (EM1)
(مجموعة شركات العينة ذات العبء الضريبي المؤجل)

Regression Analysis: EM1 versus DTE
Analysis of Variance

Source	DF	Adj SS	Adj MS	F-Value	P-Value
Regression	1	0.06894	0.06894	5.70	0.022
DTE	1	0.06894	0.06894	5.70	0.022
Error	39	0.47153	0.01209		
Total	40	0.54047			
Model Summary					
S	R-sq	R-sq(adj)	R-sq(pred)		
0.109957	12.76%	10.52%	0.00%		
Coefficients					
Term	Coef	SE Coef	T-Value	P-Value	VIF
Constant	-0.0259	0.0175	-1.48	0.147	
DTE	6.38	2.67	2.39	0.022	1.00
Regression Equation					
EM1 = -0.0259 + 6.38 DTE					

وتتسق تلك النتيجة مع ما خلصت إليه دراسة كل من (Phillips et al., 2003; Dhaliwal et al., 2004; Ettredge et al., 2008; Liu et al., 2014; Ifada and Nova, 2015) إلا أنه باستخدام المؤشر (EM2) على المجموعة الأولى ذات العبء الضريبي المؤجل، كان نموذج الإنحدار غير معنوي حيث بلغ مستوى المعنوية المشاهد (P-Value) لنموذج الإنحدار يعادل 0.940 [ملحق رقم ٢]. وفيما يتعلق بالمجموعة الثانية من العينة، ذات الوفر الضريبي المؤجل، كان نموذج الإنحدار غير معنوي أيضاً، حيث بلغ مستوى المعنوية المشاهد (P-Value) 0.609 باستخدام المؤشر (EM1)، بينما بلغ 0.753 باستخدام المؤشر (EM2). [ملحق رقم ٣]

وبالتالي يخلص الباحث إلى قبول الفرض (١/أ) جزئياً حيث يرتفع مستوى إدارة الأرباح مع ارتفاع مستوى أرصدة الأعباء الضريبية المؤجلة المحملة على قوائم دخل الشركات نتيجة وجود تغير بالزيادة (بالنقص) في أرصدة صافي الالتزامات (الأصول) الضريبية المؤجلة في نهاية الفترة مقارنة ببداية الفترة. ويرى الباحث أن تلك النتيجة تشير إلى ميل الإدارة في أغلب الظروف إلى التحكم في الربح بهدف تخفيض حدة الخضوع للتكاليف والأعباء السياسية التي من ضمنها العبء الضريبي. بينما لم يتوافر دليل احصائي على وجود أى تأثير معنوي على مستوى إدارة الأرباح لمقدار الوفر الضريبي المؤجل المرحل إلى قوائم دخل الشركات نتيجة التغير بالنقص (بالزيادة) في أرصدة صافي الالتزامات (الأصول) الضريبية المؤجلة في نهاية الفترة مقارنة بأرصدة بداية الفترة.

الفرض الفرعى (ف ١ / ب): يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لأرصدة الالتزامات الضريبية المؤجلة على مستوى إدارة الأرباح في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

ومن أجل اختبار هذا الفرض، تم صياغة معادلة إنحدار تهدف إلى اختبار مدى قدرة صافي الالتزامات الضريبية المؤجلة لإحدى الفترات المحاسبية كمتغير مستقل على تفسير مستوى إدارة الأرباح كمتغير تابع.

$$EM = \beta_0 + \beta_1 DTL + \epsilon$$

ولقد قام الباحث باختبار هذا الفرض على مستوى العينة بالكامل باستخدام المؤشرين (EM1) و(EM2)، وكان نموذج الإنحدار غير معنوي لأن مستوى المعنوية المشاهد (P-Value) لنموذج

الإنحدار يعادل 0.834 فى حالة المؤشر (EM1)، ويعادل 0.934 فى حالة المؤشر (EM2). [ملحق رقم ٤]

ولذا قام الباحث بالإعتماد على تقسيم العينة السابق استخدام لإختبار الفرض الفرعى السابق، وباستخدام المؤشر (EM1) على المجموعة الأولى ذات العبء الضريبي المؤجل، وتبين وجود تأثير إيجابى جوهري لمقدار الالتزامات الضريبية المؤجلة على مستوى ادارة الأرباح، حيث كان مستوى المعنوية المشاهد (P-Value) لنموذج الإنحدار يعادل 0.021 بمقدرة تفسيرية (R^2) تبلغ 12.85%، الأمر الذى يعنى أن ارتفاع مستوى أرصدة صافى الالتزامات الضريبية المؤجلة فى نهاية الفترة يؤدى إلى ارتفاع مستوى إدارة الأرباح، وأن أرصدة صافى الالتزامات الضريبية المؤجلة فى نهاية الفترة تفسر 12.85% من مستوى إدارة الأرباح وفقا للمؤشر (EM1) بالنسبة للشركات التى لديها عبء ضريبي مؤجل. [جدول رقم ٢]

جدول رقم (٢): نتائج تحليل الانحدار بين DTL ومقياس إدارة الأرباح (EM1) (مجموعة شركات العينة ذات العبء الضريبي المؤجل)					
Regression Analysis: EM1 versus DTL					
Analysis of Variance					
Source	DF	Adj SS	Adj MS	F-Value	P-Value
Regression	1	0.069472	0.069472	5.75	0.021
DTL	1	0.069472	0.069472	5.75	0.021
Error	39	0.471001	0.012077		
Lack-of-Fit	37	0.463634	0.012531	3.40	0.253
Pure Error	2	0.007368	0.003684		
Total	40	0.540473			
Model Summary					
S	R-sq	R-sq(adj)	R-sq(pred)		
0.109895	12.85%	10.62%	0.00%		
Coefficients					
Term	Coef	SE Coef	T-Value	P-Value	VIF
Constant	-0.0270	0.0176	-1.54	0.132	
DTL	1.751	0.730	2.40	0.021	1.00
Regression Equation					
EM1 = -0.0270 + 1.751 DTL					

وتتسق تلك النتيجة مع ما خلصت إليه دراسة كل من Phillips et al., 2004; Wang et al., (2016)، إلا أنه باستخدام المؤشر (EM2) على المجموعة الأولى ذات العبء الضريبي المؤجل، كان نموذج الإنحدار غير معنوى حيث بلغ مستوى المعنوية المشاهد (P-Value) 0.932 [ملحق رقم ٥]. أما فيما يتعلق بالمجموعة الثانية من العينة ذات الوفر الضريبي المؤجل، كان نموذج الإنحدار غير معنوى أيضاً، حيث بلغ مستوى المعنوية المشاهد (P-Value) 0.764 باستخدام المؤشر (EM1)، بينما بلغ 0.597 باستخدام المؤشر (EM2). [ملحق رقم ٦].

وبالتالى يخلص الباحث إلى قبول الفرض (١/ب) جزئياً بارتفاع مستوى إدارة الأرباح مع ارتفاع مستوى أرصدة الالتزامات الضريبية المؤجلة فى حالة الشركات التى لديها أعباء ضريبية مؤجلة محملة على قائمة الدخل. ويرى الباحث أن تلك النتائج تتفق مع نتائج اختبار الفرض الفرعى السابق (١/أ) حيث أن صافى الالتزامات الضريبية المؤجلة هى المسبب المحتمل للعبء الضريبي المؤجل المحمل على قائمة الدخل فى الفترة اللاحقة إذا حدث بها تغير بالزيادة. بينما لم يتوافر دليل احصائى على وجود

أى تأثير معنوى على مستوى إدارة الأرباح لمستوى أرصدة الالتزامات الضريبية المؤجلة فى حالة الشركات التى لديها وفر ضريبي مؤجل مرحل إلى قوائم الدخل. ويرى الباحث أن تلك النتيجة أيضا تتفق وتدعم النتيجة المناظرة لها فى اختبار الفرض الفرعى السابق (أ/١) حيث أن الوفر الضريبي المؤجل المرحل إلى قائمة الدخل غالبا ما ينشأ عن وجود أصول ضريبية مؤجلة خلال الفترة السابقة.

الفرض الفرعى (ف ١ /ج): يوجد تأثير معنوى ذو دلالة إحصائية لأرصدة الأصول الضريبية المؤجلة على مستوى إدارة الأرباح فى الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

ومن أجل إختبار هذا الفرض، تم صياغة معادلة إنحدار تهدف إلى إختبار مدى قدرة صافى الأصول الضريبية المؤجلة لإحدى الفترات المحاسبية كمتغير مستقل على تفسير مستوى إدارة الأرباح كمتغير تابع.

$$EM = \beta_0 + \beta_1 DTA + \epsilon$$

ولقد تم إختبار هذا الفرض على مستوى العينة بالكامل باستخدام المؤشرين (EM1) و (EM2)، وكان نموذج الإنحدار غير معنوى حيث بلغ مستوى المعنوية المشاهد (P-Value) 0.43 فى حالة المؤشر (EM1)، ويعادل 0.98 فى حالة المؤشر (EM2) [ملحق رقم ٧].

وعلى الرغم من اتساق تلك النتيجة مبدئياً مع ما خلصت إليه دراسة كل من (Visvanathan, 2001; Bauman et al., 1998)، إلا أن الباحث قد إعتد على تقسيم العينة السابق استخدام لإختبار الفرض الفرعى (أ/١)، وباستخدام المؤشر (EM1) على المجموعة الأولى ذات العبء الضريبي المؤجل، تبين وجود تأثير إيجابي جوهري لمقدار الأصول الضريبية المؤجلة، حيث كان مستوى المعنوية المشاهد (P-Value) لنموذج الإنحدار يعادل 0.023 بمقدرة تفسيرية (R²) تبلغ 12.51%، الأمر الذى يعنى أن ارتفاع مستوى أرصدة صافى الأصول الضريبية المؤجلة فى نهاية الفترة يؤدي إلى ارتفاع مستوى إدارة الأرباح، وأن أرصدة صافى الأصول الضريبية المؤجلة فى نهاية الفترة تفسر 12.51% من مستوى إدارة الأرباح وفقا للمؤشر (EM1) بالنسبة للشركات التى لديها عبء ضريبي محمل على قائمة الدخل. [جدول رقم ٣]

جدول رقم (٣): نتائج تحليل الانحدار بين DTA ومقاييس إدارة الأرباح (EM1) (مجموعة شركات العينة ذات العبء الضريبي المؤجل)

Regression Analysis: EM1 versus DTA					
Analysis of Variance					
Source	DF	Adj SS	Adj MS	F-Value	P-Value
Regression	1	0.06763	0.067633	5.58	0.023
DTA	1	0.06763	0.067633	5.58	0.023

Error	39	0.47284	0.012124		
Lack-of-Fit	9	0.06893	0.007659	0.57	0.811
Pure Error	30	0.40391	0.013464		
Total	40	0.54047			
Model Summary					
S	R-sq	R-sq(adj)	R-sq(pred)		
0.110110	12.51%	10.27%	0.00%		
Coefficients					
Term	Coef	SE Coef	T-Value	P-Value	VIF
Constant	-0.0248	0.0174	-1.42	0.163	
DTA	3.51	1.49	2.36	0.023	1.00
Regression Equation					
EM1 = -0.0248 + 3.51 DTA					

وتتسق تلك النتيجة مع ما خلصت إليه دراسة كل من (Phillips et al., 2004; Frank and) (Rego, 2006; Wang et al., 2016)، إلا أنه باستخدام المؤشر (EM2) على المجموعة الأولى ذات العبء الضريبي المؤجل، كان نموذج الإنحدار غير معنوي حيث بلغ مستوى المعنوية المشاهد (P-Value) 0.920 [ملحق رقم ٨]. وفيما يتعلق بالمجموعة الثانية من العينة ذات العبء الضريبي المؤجل، كان نموذج الإنحدار غير معنوي أيضاً، حيث بلغ مستوى المعنوية المشاهد (P-Value) 0.111 باستخدام المؤشر (EM1)، بينما بلغ 0.870 باستخدام المؤشر (EM2). [ملحق رقم ٩]

وبالتالي يخلص الباحث إلى قبول الفرض (١/ج) جزئياً بارتفاع مستوى إدارة الأرباح مع ارتفاع مستوى أرصدة الأصول الضريبية المؤجلة في حالة الشركات التي لديها أعباء ضريبية مؤجلة محملة على قائمة الدخل. ويرى الباحث أن تلك النتائج أيضاً تتفق، وتدعم نتائج اختبار الفرض الفرعي (١/أ) حيث أن صافي الأصول الضريبية المؤجلة هي المسبب المحتمل للعبء الضريبي المؤجل المحمل على قائمة الدخل في الفترة اللاحقة، إذا حدث بها تغير بالنقص. بينما لم يتوافر دليل احصائي على وجود أي تأثير معنوي على مستوى إدارة الأرباح لمستوى أرصدة الأصول الضريبية المؤجلة في حالة الشركات التي لديها وفر ضريبي مؤجل مرحل إلى قوائم الدخل. ويرى الباحث أن تلك النتيجة أيضاً تتفق وتدعم النتيجة المناظرة لها في اختبار الفرض الفرعي السابق (١/أ) حيث تبين أن الوفر الضريبي المؤجل المرحل إلى قائمة الدخل لا يؤثر على مستوى إدارة الأرباح.

وقياساً على جهود دراسة (Wang et al., 2016; Wang et al., 2017)، يمكن الإعتماد على مؤشر إدارة الأرباح (EM2) المعتمد في قياسه على الاستحقاقات من أجل اختبار الفرض الفرعي المتعلق بأثر اختلاف معدل الضريبة الفعال معدل الضريبة السائد على إدارة الأرباح، كما يلي: -

الفرض الفرعي (ف ١ /د): يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لاختلاف معدل الضريبة الفعال عن معدل الضريبة السائد على مستوى إدارة الأرباح في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

ومن أجل إختبار هذا الفرض، تم صياغة معادلة إنحدار تهدف إلى إختبار مدى قدرة اختلاف معدل الضريبة الفعال عن معدل الضريبة السائد لإحدى الفترات المحاسبية كمتغير مستقل على تفسير مستوى إدارة الأرباح كمتغير تابع.

$$EM = \beta_0 + \beta_1 ETR_{dir} + \epsilon$$

ولقد قام الباحث بإختبار هذا الفرض على مستوى العينة بالكامل، وتبين وجود تأثير جوهري لمقدار

اختلاف معدل الضريبة الفعال عن معدل الضريبة السائد على مؤشر إدارة الأرباح المستخدم، حيث كان مستوى المعنوية المشاهد (P-Value) لنموذج الانحدار يعادل 0.000 بمقدرة تفسيرية (R^2) تبلغ 29.11%. الأمر الذي يعنى أن مقدار اختلاف معدل الضريبة الفعال عن معدل الضريبة السائد يفسر 29.11% من مستوى إدارة الأرباح وفقاً للمؤشر (EM2). [جدول رقم ٤]

جدول رقم (٤): نتائج تحليل الانحدار بين ETRdif ومقياس إدارة الأرباح (EM2) (شركات العينة بالكامل)					
Regression Analysis: EM2 versus ETRdif					
Analysis of Variance					
Source	DF	Adj SS	Adj MS	F-Value	P-Value
Regression	1	38652	38651.6	27.92	0.000
ETRdif	1	38652	38651.6	27.92	0.000
Error	68	94125	1384.2		
Lack-of-Fit	51	90936	1783.1	9.51	0.000
Pure Error	17	3189	187.6		
Total	69	132777			
Model Summary					
S	R-sq	R-sq(adj)	R-sq(pred)		
37.2047	29.11%	28.07%	0.00%		
Coefficients					
Term	Coef	SE Coef	T-Value	P-Value	VIF
Constant	6.41	5.06	1.27	0.210	
ETRdif	-57.7	10.9	-5.28	0.000	1.00
Regression Equation					
EM2 = 6.41 - 57.7 ETRdif					

وعلى الرغم من اتساق النتيجة السابقة مع ما خلصت إليه دراسة كل (Zhou, 2016; Gomes, 2016; Wang et al., 2017)، إلا أنه من خلال فحص النتائج الاحصائية السابقة، وجد الباحث أن الإشارة السالبة لقيمة معامل المتغير ETRdif قد تزو إلى طبيعة اختلاف معدل الضريبة الفعال عن معدل الضريبة السائد، من حيث الزيادة أو الانخفاض. ولذا قام الباحث بإعادة تقسيم العينة إلى مجموعتين مختلفتين، حيث تشمل المجموعة الأولى على ٢٤ شركة ارتفع معدل الضريبة الفعال لديها عن معدل الضريبة السائد، بينما تشمل المجموعة الثانية على ٤٦ شركة انخفض معدل الضريبة الفعال لديها عن معدل الضريبة السائد. وبالتالي تم التعامل مع القيم المطلقة بصرف النظر عن الإشارة الحسابية لمقدار الفروق.

وتبين من خلال إعادة تحليل نتائج المجموعة الأولى على حدة، وجود تأثير إيجابي جوهري لمقدار ارتفاع معدل الضريبة الفعال عن معدل الضريبة السائد على مؤشر إدارة الأرباح المستخدم، حيث كان مستوى المعنوية المشاهد (P-Value) لنموذج الانحدار يعادل 0.002 بمقدرة تفسيرية (R^2) تبلغ 37.07%. الأمر الذي يعنى أن ارتفاع معدل الضريبة الفعال عن معدل الضريبة السائد ينعكس على ارتفاع مستوى إدارة الأرباح وفقاً للمؤشر (EM2) ويفسره بدرجة 37.07%. [جدول رقم ٥]

جدول رقم (٥): نتائج تحليل الانحدار بين ETRdif ومقياس إدارة الأرباح (EM2) (مجموعة شركات العينة ذات معدل الضريبة الفعال أكبر من معدل الضريبة السائد)					
Regression Analysis: EM2 versus ETRdif					
Analysis of Variance					
Source	DF	Adj SS	Adj MS	F-Value	P-Value
Regression	1	34261.4	34261.4	12.96	0.002
ETRdif	1	34261.4	34261.4	12.96	0.002

Error	22	58153.3	2643.3		
Lack-of-Fit	21	58153.3	2769.2	*	*
Pure Error	1	0.0	0.0		
Total	23	92414.7			
Model Summary					
S	R-sq	R-sq(adj)	R-sq(pred)		
51.4134	37.07%	34.21%	0.00%		
Coefficients					
Term	Coef	SE Coef	T-Value	P-Value	VIF
Constant	1.7	11.5	0.15	0.882	
ETRDif	63.0	17.5	3.60	0.002	1.00
Regression Equation					
EM2 = 1.7 + 63.0 ETRdif					

وعندما تم إعادة الاختبار على بيانات المجموعة الثانية على حدة، كان نموذج الإنحدار غير معنوي، حيث كان مستوى المعنوية المشاهد (P-Value) يعادل 0.61 [ملحق رقم ١٠].

ويخلص الباحث إلى قبول الفرض (١/د) جزئياً بأن ارتفاع معدل الضريبة الفعال عن معدل الضريبة السائد يؤدي الى ارتفاع مستوى إدارة الأرباح وفقاً للمقياس المستخدم، بينما لا يؤثر انخفاض معدل الضريبة الفعال عن معدل الضريبة السائد وبين إدارة الأرباح.

ويرى الباحث ان تلك النتيجة تتفق مع ما توصل إليه الباحث من اختبار الفرض الفرعي (١/أ) حيث ان ارتفاع معدل الضريبة الفعال ينتج عن ارتفاع نسبة مصروف ضريبة الدخل الى الدخل المحاسبي قبل الضريبة المر الذي يؤدي الى انخفاض الدخل المحاسبي بعد الضريبة وهو نفس ما يؤدي اليه وجود عبء ضريبي مؤجل محمل على قائمة الدخل. بينما انخفاض معدل الضريبة الفعال ينتج عن انخفاض قيمة مصروف ضريبة الدخل الذي يحقق زيادة نسبية في الدخل بعد الضريبة مثلما يحققه وجود وفر ضريبي مؤجل مرحل إلى قائمة الدخل.

الفرض الفرعي (ف ١ هـ): يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية بين للأصول الضريبية المؤجلة غير المعترف بها على مستوى إدارة الأرباح في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

وفقاً للمعلومات المفصّل عنها في الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المعدة وفقاً لمتطلبات المعايير المحاسبية المصرية المطبقة، فلا يتم إثبات الأصول الضريبية المؤجلة في حالة عدم توافر درجة مناسبة من التأكيد من احتمال الاستفادة من هذه الأصول في تخفيض العبء الضريبي المستحق على الشركة خلال السنوات المستقبلية في الأجل القريب. ويرى الباحث أن الإفصاح عن الأصول الضريبية المؤجلة غير المثبتة إنما يعد من سبيل الإفصاح الاختياري. ومن خلال فحص القوائم المالية وإيضاحاتها المتممة، أمكن للباحث تجميع بيانات عن قيم الأصول الضريبية المؤجلة غير المعترف بها Unrecognized Deferred taxes Assets (UnRecDFA) لعدد قليل نسبياً من الشركات والذي بلغ ١١ شركة.

ومن أجل اختبار هذا الفرض، تم صياغة معادلة إنحدار تهدف إلى اختبار مدى قدرة الضريبة المؤجلة غير المعترف بها لإحدى الفترات المحاسبية كمتغير مستقل على تفسير مستوى إدارة الأرباح كمتغير تابع.

$$EM = \beta_0 + \beta_1 \text{UnRecDFA} + \varepsilon$$

إلا أنه لم يتبين من خلال الاختبار الإحصائي وجود أي علاقة ذات دلالة بين الأصول الضريبية غير المثبتة وبين أي من مؤشري إدارة الأرباح. ويخلص الباحث إلى رفض الفرض الفرعي (١/هـ)، ويرى الباحث أن تفسير تلك النتيجة قد يعزو إلى أن البيانات المفصّل عنها هي بيانات اختيارية لم تؤثر على الأرصدة المحاسبية الظاهرة بالقوائم المالية فضلاً عن انخفاض حجم الإفصاح عنها بشكل ملحوظ.

٢/٤/٤/٦: إختبار الفرض الثانى وفرعياته

الفرض الرئيسى الثانى (ف ٢): يوجد تأثير معنوى ذو دلالة إحصائية لارتفاع مستوى الأرصد ذات الصلة بالضرائب المؤجلة على عوائد أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة اللاحقة لنشر القوائم المالية.

ويهدف الباحث من هذا الفرض إلى إختبار مدى جوهرية العلاقة بين مستوى ارصد العنصر ذات الصلة بالضرائب المؤجلة وبين عوائد الأسهم. ويمكن إختبار هذا الفرض من خلال تجزئته إلى الفروض الفرعية التالية: -

الفرض الفرعى (ف ٢ أ/): يوجد تأثير معنوى ذو دلالة إحصائية لمقدار مصروف الضريبة المؤجلة على عوائد أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة اللاحقة لنشر القوائم المالية.

وتم إختبار هذا الفرض على مجموعة الشركات ذات العبء الضريبي المؤجل المحمل كمصروف على قائمة الدخل، وتبين وجود دلالة احصائية على تأثير مصروف الضريبة المؤجل ايجابياً على عوائد الأسهم بمستوى معنوية مشاهد (0.036) ومقدرة تفسيرية (R^2) تبلغ 10.79%. [جدول رقم ٦]

جدول رقم (٦): نتائج تحليل الانحدار بين DTE ومقياس عوائد الأسهم (SAdjRt+1) (مجموعة شركات العينة ذات العبء الضريبي المؤجل)					
Regression Analysis: SAdjRt+1 versus DTE					
Analysis of Variance					
Source	DF	Adj SS	Adj MS	F-Value	P-Value
Regression	1	0.3700	0.37002	4.72	0.036
DTE	1	0.3700	0.37002	4.72	0.036
Error	39	3.0588	0.07843		
Total	40	3.4289			
Model Summary					
S	R-sq	R-sq(adj)	R-sq(pred)		
0.280057	10.79%	8.50%	0.00%		
Coefficients					
Term	Coef	SE Coef	T-Value	P-Value	VIF
Constant	0.1533	0.0445	3.44	0.001	
DTE	14.77	6.80	2.17	0.036	1.00
Regression Equation					
SAdjRt+1 = 0.1533 + 14.77 DTE					

ومن ناحية أخرى لم يتبين وجود أى تأثير معنوى للوفر الضريبي المؤجل على عوائد أسهم الشركات. [ملحق رقم ١١ أ]. ولذا يمكن للباحث قبول الفرض (٢/أ) جزئياً بوجود علاقة تأثيرية ذات دلالة إحصائية للمصروفات الضريبية المؤجلة على عوائد الأسهم. بما يتفق مع نتائج دراسة (Dunbar et al., 2004) ويختلف مع دراسة (Kourdoumpalou and Karagiorgos, 2012). ويرى الباحث أنه يمكن تفسير تلك النتيجة بوجود اعتقاد لدى المستثمرين بأن العبء الضريبي المؤجل يؤدي الى تعظيم مصالحهم أكثر من ادراكهم لطبيعة هذا العبء مقارنة بالوفر الضريبي المؤجل.

الفرض الفرعى (ف ٢ ب/): يوجد تأثير معنوى ذو دلالة إحصائية لأرصدة الالتزامات الضريبية المؤجلة على عوائد أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة اللاحقة لنشر القوائم المالية.

تم أيضا إختبار هذا الفرض على مجموعة الشركات ذات العبء الضريبي المؤجل، وتبين وجود

دلالة احصائية على انعكاس الالتزامات الضريبية المؤجلة طردياً على عوائد الأسهم بمستوى معنوية مشاهد (0.040) ومقدرة تفسيرية (R^2) تبلغ 10.42% [جدول رقم ٧]

جدول رقم (٧): نتائج تحليل الانحدار بين DTL ومقياس عوائد الأسهم (SAdjRt+1) (مجموعة شركات العينة ذات العبء الضريبي المؤجل)					
Regression Analysis: SAdjRt+1 versus DTL					
Analysis of Variance					
Source	DF	Adj SS	Adj MS	F-Value	P-Value
Regression	1	0.3574	0.35735	4.54	0.040
DTL	1	0.3574	0.35735	4.54	0.040
Error	39	3.0715	0.07876		
Lack-of-Fit	37	2.9266	0.07910	1.09	0.591
Pure Error	2	0.1449	0.07244		
Total	40	3.4289			
Model Summary					
S	R-sq	R-sq(adj)	R-sq(pred)		
0.280636	10.42%	8.13%	4.28%		
Coefficients					
Term	Coef	SE Coef	T-Value	P-Value	VIF
Constant	0.1511	0.0449	3.37	0.002	
DTL	3.97	1.86	2.13	0.040	1.00
Regression Equation					
SAdjRt+1 = 0.1511 + 3.97 DTL					

بينما لم يتبين وجود أى تأثير معنوى لأرصدة الالتزامات الضريبية المؤجلة على عوائد أسهم الشركات ذات الوفر الضريبي المؤجل [ملحق رقم ١١ (ب)]. ولذا يمكن للباحث قبول الفرض (٢/ب) جزئياً بوجود علاقة تأثيرية ذات دلالة إحصائية لأرصدة الالتزامات الضريبية المؤجلة على عوائد الأسهم.

وعلى الرغم من اتساق نتيجة اختبار ذلك الفرض مع النتيجة السابقة للفرض (٢/أ)، إلا أن الباحث يعتقد أن العلاقة الطردية بين أرصدة الالتزامات الضريبية المؤجلة وبين عوائد الأسهم تشير الى وجود قصور فى استيعاب المستثمرين لطبيعة الالتزامات الضريبية المؤجلة بشكل عام بما يتفق مع نتائج دراسة (Rafay and Ajmal, 2014).

الفرض الفرعى (ف٢ /ج): يوجد تأثير معنوى ذو دلالة إحصائية لأرصدة الأصول الضريبية المؤجلة على عوائد أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة اللاحقة لنشر القوائم المالية.

بالمثل، تم إختبار هذا الفرض على مجموعة الشركات ذات العبء الضريبي المؤجل، وتبين وجود دلالة احصائية على انعكاس الأصول الضريبية المؤجلة طردياً على عوائد الأسهم بمستوى معنوية مشاهد (0.045) ومقدرة تفسيرية (R^2) تبلغ 9.9% [جدول رقم ٨]

جدول رقم (٨): نتائج تحليل الانحدار بين DTA ومقياس عوائد الأسهم (SAdjRt+1) (مجموعة شركات العينة ذات العبء الضريبي المؤجل)					
Regression Analysis: SAdjRt+1 versus DTA					
Analysis of Variance					
Source	DF	Adj SS	Adj MS	F-Value	P-Value
Regression	1	0.3409	0.34088	4.31	0.045
DTA	1	0.3409	0.34088	4.31	0.045
Error	39	3.0880	0.07918		
Lack-of-Fit	9	0.6653	0.07392	0.92	0.525
Pure Error	30	2.4227	0.08076		

Total	40	3.4289			
Model Summary					
S	R-sq	R-sq(adj)	R-sq(pred)		
0.281388	9.94%	7.63%	0.00%		
Coefficients					
Term	Coef	SE Coef	T-Value	P-Value	VIF
Constant	0.1564	0.0445	3.51	0.001	
DTA	7.89	3.80	2.07	0.045	1.00
Regression Equation					
SAdjRt+1 = 0.1564 + 7.89 DTA					

بينما لم يتبين وجود أى تأثير معنوى على عوائد أسهم الشركات ذات الوفر الضريبي المؤجل [ملحق رقم ١١ (ج)]. ولذا يمكن للباحث قبول الفرض (٢/ج) جزئياً بوجود علاقة تأثيرية ذات دلالة إحصائية لأرصدة الأصول الضريبية المؤجلة على عوائد الأسهم. ويرى الباحث أن العلاقة الطردية بين أرصدة الأصول الضريبية المؤجلة قد تتناقض مع نفس اتجاه العلاقة مع أرصدة الالتزامات الضريبية المؤجلة مما يؤكد وجود قصور في استيعاب المستثمرين لطبيعة كل من الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة بشكل عام بما يتفق مع نتائج دراسة (Rafay and Ajmal, 2014).

الفرض الفرعى (ف ٢ /د): يوجد تأثير معنوى ذو دلالة إحصائية لاختلاف معدل الضريبة الفعال عن معدل الضريبة السائد على عوائد أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة اللاحقة لنشر القوائم المالية.

قام الباحث بإختبار هذا الفرض على مجموعة الشركات ذات معدل الضريبة الفعال الزائد عن معدل الضريبة السائد، وتبين وجود دلالة إحصائية على انعكاس ارتفاع المعدل الفعال عن المعدل السائد عكسياً على عوائد الأسهم بمستوى معنوية مشاهد (0.031) ومقدرة تفسيرية (R²) تبلغ 19.39%. [جدول رقم ٩]

جدول رقم (٩): نتائج تحليل الانحدار بين ETRdif ومقياس عوائد الأسهم (SAdjRt+1) (مجموعة شركات العينة ذات العبء الضريبي المؤجل)					
Regression Analysis: SAdjRt+1 versus ETRdif					
Analysis of Variance					
Source	DF	Adj SS	Adj MS	F-Value	P-Value
Regression	1	0.5667	0.5667	5.29	0.031
ETRdif_1	1	0.5667	0.5667	5.29	0.031
Error	22	2.3563	0.1071		
Lack-of-Fit	21	2.2101	0.1052	0.72	0.748
Pure Error	1	0.1463	0.1463		
Total	23	2.9231			
Model Summary					
S	R-sq	R-sq(adj)	R-sq(pred)		
0.327271	19.39%	15.72%	1.53%		
Coefficients					
Term	Coef	SE Coef	T-Value	P-Value	VIF
Constant	0.2649	0.0730	3.63	0.001	
ETRdif	-0.256	0.111	-2.30	0.031	1.00
Regression Equation					
SAdjRt+1 = 0.2649 - 0.256 ETRdif					

بينما لم يتبين وجود أى تأثير معنوى على عوائد أسهم الشركات ذات معدل الضريبة الفعال المنخفض عن معدل الضريبة السائد [ملحق رقم ١١ (د)]. ولذا يمكن للباحث قبول الفرض (٢/د) جزئياً بوجود علاقة تأثيرية عكسية ذات دلالة إحصائية لارتفاع معدل الضريبة الفعال عن معدل الضريبة السائد على عوائد الأسهم. ويرى الباحث أن تلك النتيجة رغم منطقيتها إلا أنها تحتاج الى المزيد من الدراسات التجريبية نظراً لأن معدل الضريبة الفعال ليس بالضرورة الإفصاح عنه صراحة ضمن الإيضاحات المتممة بل وأن احتسابه يحتاج الى تشغيل للبيانات اللازمة ثم مقارنته بمعدل الضريبة

السارى.

الفرض الفرعى (ف ٢ / هـ): يوجد تأثير معنوى ذو دلالة إحصائية لمقدار الأصول الضريبية المؤجلة غير المعترف بها على عوائد أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة اللاحقة لنشر القوائم المالية.

لم يتبين من خلال الاختبار الاحصائى وجود أى علاقة ذات دلالة بين الأصول الضريبية غير المثبتة وبين عوائد الأسهم. ولذا يمكن للباحث رفض الفرض (٢/هـ). ويرى الباحث أن تفسير تلك النتائج قد يعزو الأمر إلى أنها بيانات اختيارية لم تؤثر على الأرصدة المحاسبية الظاهرة بالقوائم المالية على جانب ضعف الإفصاح المحاسبى عنها.

ويخلص الباحث من اختبار الفرض الثانى بفرعياته إلى أن المستثمرين قد يستشعرون وجود تعظيم لمصالحهم من العبء الضريبى المؤجل من حيث كونه تخفيضاً للربح المحاسبى بعد الضريبة من ناحية أكثر من إدراكهم لأهمية الوفر الضريبى المؤجل من ناحية أخرى، من حيث تأثيره على الأرباح المستقبلية. ولذا انعكست أرصدة المصروفات الضريبية المؤجلة، بدرجة معنوية، على عوائد أسهم هذه الشركات. كما يخلص الباحث إلى عدم وجود اختلاف نسبى بين إدراك المستثمرين لطبيعة التغيرات فى الأرصدة المؤدية إلى نشأة مصروف الضريبة المؤجلة، سواء كانت أرصدة التزامات ضريبية مؤجلة، أو أصول ضريبية مؤجلة، حيث تبين أن كلاهما ينعكس بصورة جوهرية على عوائد الأسهم.

وأما فيما يتعلق بالشركات التى تفصح عن وفر ضريبى مؤجل، فلم يتبين وجود أى انعكاس جوهري، سواء له أو لأرصدة الأصول أو الالتزامات الضريبية المؤدية إلى نشأته، على عوائد الأسهم. ويعتقد الباحث أن ذلك قد يرجع إلى عدم استشعار المستثمرين لوجود تأثير لهذا الوفر المؤجل على الأرباح المستقبلية.

ومن ناحية أخرى، تبين للباحث أن ارتفاع معدل الضريبة الفعال عن المعدل السائد ينعكس طردياً على عوائد الأسهم، الأمر الذى يعنى إدراك المستثمرين لمدى تأثير الفروق الضريبية المؤقتة على الأعباء الضريبية خلال الفترات اللاحقة، وبالتبعية الأرباح المستقبلية.

٥/٦- النتائج والتوصيات ومجالات البحث المقترحة.

خلص البحث فى شقه النظرى إلى أن الدراسات السابقة اختلفت فيما بينها بشأن مدى إمكانية استغلال المديرين لمتطلبات المحاسبة عن الضريبة المؤجلة من أجل إدارة الأرباح المحاسبية، فى ظل تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، التى تفرض إتباع أسلوب التخصيص الضريبى الشامل مع تطبيق طريقة الإلتزام، والتى تسمح بممارسة الأحكام والتقدير المحاسبية فى سبيل تقدير درجة التأكد من انعكاس الفروق المؤقتة فى المستقبل. كما تعددت وجهات النظر بشأن مدى منفعة الأرصدة ذات الصلة بالضرائب المؤجلة فى الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح. من ناحية أخرى، فلقد تباينت نتائج الدراسات

السابقة بشأن ردود أفعال المستثمرين تجاه أرصدة عناصر الضرائب المؤجلة من حيث انعكاسها على عوائد الأسهم.

كما خلص البحث في شقه التطبيقي إلى وجود دليل عملي على استخدام المديرين لأرصدة المصروفات الضريبية المؤجلة، وما يرتبط بها من أرصدة التزامات أو أصول ضريبية مؤجلة، في ممارسة إدارة الأرباح، ويعكس ذلك أيضاً ارتفاع معدل الضريبة الفعال عن المعدل السائد، وأن المستثمرين يدركون تلك العلاقات، بما ينعكس على عوائد الأسهم. بخلاف مقدار الإيرادات الضريبية المؤجلة وما يرتبط بها من أرصدة التزامات أو أصول ضريبية مؤجلة، فلم تنعكس على مؤشرات ممارسة إدارة الأرباح، كما في حالات ارتفاع معدل الضريبة الفعال عن المعدل السائد، والتي لم يدركها المستثمرون، حيث لم تنعكس على عوائد الأسهم.

ولذا، فإن الباحث يوصي بما يلي: -

- على الجهة المعنية بإصدار، وتعديل معايير المحاسبة في مصر إصدار التعليمات المنظمة للممارسة المحاسبية ذات الصلة بتقدير درجة التأكد من وجود منافع للأصول الضريبية المؤجلة في الأجل القريب، كشرط لوجوب إثباتها.

- يوصى الباحث هيئة الرقابة المالية أن تتضمن قواعد القيد والشطب وإعادة القيد، ضوابط للإفصاح الاختياري ذو الصلة بالأصول الضريبية المؤجلة غير المثبتة.

- على المحللين الماليين الاهتمام بتفسير التغيرات في أرصدة عناصر الضرائب المؤجلة، من أجل إثراء إدراك المستثمرين على تأثيرها على المركز المالي ونتائج التشغيل الحقيقية للشركات.

- يوصى الباحث أقسام المحاسبة بالجامعات الحكومية المصرية بعقد مؤتمرات علمية تخصصية تركز على، وتناقش، مشاكل المحاسبة المالية للمعالجات الضريبية وعلاقتها بكل من إدارة الأرباح والغش في القوائم المالية.

ويعتقد الباحث أن النتائج التي توصل إليها تفتح مجالات لإجراء المزيد من البحوث المحاسبية التي منها ما يلي: -

- دراسة مقارنة لمدى وجود اختلاف في إمكانية ممارسة إدارة الأرباح من خلال الفروق الزمنية المؤقتة بين القيم الدفترية للأصول والالتزامات طبقاً للأساس المحاسبي والأساس الضريبي.

- دراسة مدى إمكانية التحكم في أرصدة الأصول أو الالتزامات الضريبية المؤجلة من خلال ممارسات إدارة الأرباح الحقيقية.

- دراسة المحتوى المعلوماتي للإفصاح عن الضرائب المؤجلة، بالتطبيق على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

- دراسة العلاقة بين المحاسبة عن الضرائب المؤجلة والغش بحسابات الضرائب، مع دراسة تطبيقية.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

١. أبو المكارم، وصفى عبد الفتاح، ١٩٩٧، "تسوية الأرباح خلال الفترات المحاسبية من منظور اقتصادى واخلاقى"، *مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية*، جامعة الإسكندرية، المجلد ٣٤، العدد الأول.
٢. أحمد، أسامة علي عبد الخالق، ٢٠١١، "إستخدام الضريبة المؤجلة كأداة لتفعيل الرقابة الضريبية للحكومة على قرارات مجالس إدارة الشركات"، *المؤتمر الضريبي السابع عشر (تقييم وتقويم النظام الضريبي المصري) - مصر*، المجلد ٢، ص ١-٣٠.
٣. بدوى، محمد عباس، يوليو ٢٠٠٨، "المعالجة المحاسبية للضريبة المؤجلة فى ظل معيار المحاسبة المصري رقم (24)"، *مجلة الاقتصاد والمحاسبة - مصر*، ص ٣٣. متاحة على الرابط:
<http://search.mandumah.com/Record/93237>
٤. خليفة، محمد عبد العزيز محمد، ٢٠١٢، "القياس والإفصاح المحاسبى عن الضريبة المؤجلة فى القوائم المالية فى ضوء معايير المحاسبة المصرية: دراسة تطبيقية"، *مجلة البحوث المالية والضريبية - الجمعية المصرية للمالية والضرائب - مصر*، العدد ٧٣، ص ٧-١١٤.
٥. الشواربي، محمد عبد المنعم، ٢٠١٤، "دور الفروق الزمنية للضريبة المؤجلة فى إدارة الأرباح"، *مجلة البحوث المالية والضريبية - الجمعية المصرية للمالية والضرائب - مصر*، مجلد ٢، ص ٥١-١١٦.
٦. الصايغ، عماد سعد محمد، ٢٠١٤، "تطوير المحاسبة عن الضرائب المؤجلة فى ضوء معيار المحاسبة رقم (٢٤) بعنوان ضريبة الدخل والقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥م: دراسة ميدانية"، *المؤتمر الضريبي الحادي والعشرين (إعادة بناء المنظومة الضريبية تحقيقاً للعدالة الضريبية والعدالة الاجتماعية) - الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب - مصر*، المجلد ٢، ص ١-٤٨.
٧. عبد الخالق، أسامة علي، ٢٠٠٦، "أثر نصوص التشريع الضريبي على التركيبة الهيكلية للضرائب المؤجلة وانعكاس ذلك على حجم الأعباء الدفترية وكفاءة الإفصاح المحاسبى"، *المؤتمر الضريبي الحادي عشر (النظام الضريبي المصري - القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ - المشكلات ومعوقات التطبيق ومقترحات الحلول) - مركز الدراسات المالية والضريبية، الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب - مصر*، المجلد ٢، ص ١-٢٨.
٨. عبد اللطيف، عارف محمد، ٢٠١٥، "العلاقة بين الضريبة المؤجلة والتخطيط الضريبي وأثر الحوكمة الضريبية عليهما"، *المؤتمر الضريبي الثاني والعشرين بعنوان: تطوير النظام الضريبي المصري فى ضوء متطلبات الإستثمار والتنمية - الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب - مصر*، المجلد ٣، ص ١-٦٤.
٩. عويس، حسن سيد، ٢٠١٠، "إطار مقترح لعلاج مشكلات تطبيق الضريبة المؤجلة فى الشركات الصناعية فى ظل القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥"، *مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامى - مصر*، مجلد ١٤، العدد ٤١، ص ٣٢٧ - ٣٦٠.
١٠. القانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠١٧، *بتعديل بعض أحكام قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥*، الجريدة الرسمية، العدد ٢٤ مكرر(ج) فى ٢١ يونيو ٢٠١٧ Available at:
<http://www.incometax.gov.eg/>
١١. محرم، زينبات محمد، ١٩٨٩، "أثر اختيار الطرق المحاسبية على استقرار الدخل، دراسة لتقييم فرص تمهيد الدخل المحاسبى"، *مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية*، جامعة الإسكندرية، مجلد ٢٦، العدد الثانى.

١٢. محمد، تامر سعيد، ٢٠٠٤، " أسلوب مقترح للمحاسبة عن عن ضرائب الدخل فى القوائم المالية- دراسة ميدانية"، رسالة ماجستير غير منشورة- جامعة عين شمس.
١٣. محمد، سعيد عبد المنعم، ١٩٨٧، " أساليب ترحيل الخسائر الضريبية وأثرها على إعداد القوائم المالية للمنشأة"، *المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة*، كلية التجارة- جامعة عين شمس، العدد الثانى، ص ص ٢٣-١.
١٤. محمود، ياسمين عبد العال، ٢٠٠٨، " تطوير الإفصاح المحاسبى الضريبى كأداة لخدمة مستخدمي التقارير المالية - دراسة تطبيقية"، رسالة ماجستير غير منشورة - جامعة حلوان.
١٥. معيار المحاسبة المصرى رقم (٢٤)، ٢٠٠٨، "ضرائب الدخل"، الصادر بقرار وزير الاستثمار رقم ٢٤٣ لسنة ٢٠٠٦ بشأن معايير المحاسبة المصرية، المطابع الاميرية. الطبعة الثانية.

ثانيا المراجع الأجنبية

1. Badertscher, B. A., J. D. Phillips, M. Pincus, and S. O., Rego, 2009, "Earnings Management Strategies and The Trade-Off Between Tax Benefits and Detection Risk: To Conform or Not to Conform?", *The Accounting Review*, Vol. 84, No. 1, PP. 63-97.
2. Baik, B., K. Kyonghee, M. Richard and R. Yongoh, 2016, "Analysts' Pre-Tax Income Forecasts and The Tax Expense Anomaly", *Review of Accounting Studies*, Vol. 21, No. 2, PP. 559-595.
3. Bauman, C. C., M. P. Bauman, and R. F. Halsey, 2001, "Do Firms Use the Deferred Tax Asset Valuation Allowance to Manage Earnings?", *The Journal of the American Taxation Association*, Vol. 23 (Supplement), PP.27-48.
4. Blaylock, B., F. Gaertner, and T. Shevlin, 2015," The Association Between Book-Tax Conformity and Earnings Management", *Review of Accounting Studies*, Vol. 20, PP.141-172.
5. Braga, R. N., 2017, "Effects of IFRS Adoption on Tax Avoidance", *Revista Contabilidade Finanças-São Paulo*, Vol. 28, No. 75, PP. 407-424.
6. Cazier, R., S. Rego, X. Tian and R. Wilson, 2015," The Impact of Increased Disclosure Requirements and The Standardization of Accounting Practices On Earnings Management Through The Reserve For Income Taxes", *Review of Accounting Studies*, Vol. 20, PP.436-469.
7. Chao, C. L., R. L. Kelsey, S. M. Horng, and C. Y. Chiu, 2004," Evidence of Earnings Management from The Measurement Of The Deferred Tax Allowance Account", *The Engineering Economist*, Vol. 49, No.1, PP.63-93.
8. Choudhary, P., A. Koester, and T. Shevlin, 2015," Measuring Income Tax Accrual Quality", *Review of Accounting Studies*, Vol. 21, No. 1, PP. 89-139.
9. Deloitte, 2016, IASB issues amendments to IAS 12 to clarify the recognition of deferred tax assets for unrealised losses related to debt instruments measured at fair value, **Deloitte, Available at:**
https://www2.deloitte.com/content/dam/Deloitte/ru/Documents/audit/IFRS_news/10-february-2016_IAS12.pdf

10. Dhaliwal, D. S., C. A. Gleason, and L. F. Mills, 2004, "Last-Chance Earnings Management: Using the Tax Expense to Meet Analysts' Forecasts", *Contemporary Accounting Research*, Vol. 21, No.2, pp. 431– 459.
11. Dunbar, A., J. Phillips, and S. O. Rego, 2004," The Impact of The Bonus Depreciation Rules On The Ability Of Deferred Tax Expense and Accrual-Based Measures to Detect Earnings Management Activities", *97th Annual Conference on Taxation – National Tax Association – Tax Institute of America*, PP. 358– 365.
12. Ettredge, M. L., L. Sun, P. Lee, and A. A. Anandarajan, 2008, "Is Earnings Fraud Associated with High Deferred Tax and/or Book Minus Tax Levels?", *Auditing: A Journal of Practice and Theory*, Vol. 27, NO. 1, PP. 1–33.
13. Financial Accounting Standard Board (FASB,1992), Accounting for Income Taxes, Statement Of Financial Accounting Standard No. 109, Available at: <http://www.fasb.com>.
14. Frank, M. M., and S.O., Rego, 2006, "Do Managers Use the Valuation Allowance Account to Manage Earnings around Certain Earnings Targets?", *The Journal of the American Taxation Association*, Vol. 28, No. 1, PP.43–65.
15. Gao, L., L. L. Yang, and J. H. Zhang, 2016," Corporate Patents, R&D Success, And Tax Avoidance", *Review of Quantitative Finance and Accounting*, Vol. 47, No. 4, PP.1063–1096.
16. Gleason, C. A., M. Pincus, and S. O. Rego, 2017, "Material Weaknesses in Tax-Related Internal Controls and Last Chance Earnings Management, *The Journal Of The American Taxation Association*, Vol. 39, No. 1, PP. 25–44.
17. Gomes, A. P. M., 2016, "Corporate Governance Characteristics as a Stimulus to Tax Management ", *Revista Contabilidade & Finanças– Universidade de Sao Paulo, Brasil*, Vol. 27, No. 71, PP. 149–168.
18. Gordon, E. A. and P. R. Joos, 2004," Unrecognized Deferred Taxes: Evidence from the U.K.", *The Accounting Review*, Vol.79, No. 1, pp. 97 – 124.
19. Healy, P.M. and J.M. Wahlen, 1999, "A Review of the Earning Management Literature and its Implications for Standard Setting", *Accounting Horizons*, pp. 365 – 383.
20. Hu, N., Q. Cao, and L. Zheng, 2015, "Listed Companies' Income Tax Planning and Earnings Management: Based on China's Capital Market", *Journal of Industrial Engineering and Management*, Vol. 8, No. 2, PP. 417–434.
21. Ifada, L. M., and W. Nova, July 2015, "The Effect of Deferred Tax and Tax Planning Toward Earnings Management Practice: An Empirical Study On Non Manufacturing Companies Listed In Indonesia Stock Exchange In The Period Of 2008–2012", *The International Journal of Organizational Innovation*, Vol. 8, No. 1, PP, 155–170.
22. International Accounting Standards Board, 2012, Income Taxes: International Accounting Standard 12 (IASB).

23. Istrate, C., 2016, "Impact of The IFRS On the Disclosure of Income Tax Figures By Romanian Listed Companies", *Accounting and Management Information Systems*, Vol. 15, No. 3, PP. 474–497,
24. Junqueira, M. A. and S. H. Nakao, 2013, "The Role of Deferred Tax in the Regulatory Capital of Brazilian Financial Institutions ", *Revista Contabilidade & Finanças-Universidade de Sao Paulo, Brasil*, Vol. 24, No. 63, PP. 195–205.
25. Kourdoumpalou, S., and T. Karagiorgos, 2012, "Extent of Corporate Tax Evasion When Taxable Earnings and Accounting Earnings Coincide", *Managerial Auditing Journal*, Vol. 27, No. 3, pp. 228–250.
26. Krishnan, G.V., and G. Visvanathan, 2011, "Is There an Association between Earnings Management and Auditor–Provided Tax Services?", *The Journal of the American Taxation Association*, Vol.33, No.2, PP. 111–135.
27. Krumwiede, T. and R., Farrar, 2016, "Essentials of Accounting for Income Taxes: Inter–Period Tax Allocation", *Taxes; Riverwoods*, Vol. 94, No. 12, PP. 11–20.
28. Lee, B. B., 1998, "Better Approximation of True Deferred Taxes", *American Business Review*, Vol.16, No.1, PP 74–85.
29. Lee, H., 2016, "The Usefulness of The Tax Avoidance Proxy: Evidence from Korea", *The Journal of Applied Business Research*, Vol. 32, No. 2, PP. 607–620.
30. Lin, B., R. Lu, and T. Zhang, 2012, "Tax–Induced Earnings Management in Emerging Markets: Evidence from China", *Journal of the American Taxation Association*, Vol. 34, No. 2, PP. 19–44.
31. Liu, C., C. Y. Yuen, L. J. Yao, and S. H. Chan, 2014, "Differences in Earnings Management Between Firms Using US GAAP And IAS/IFRS", *Review of Accounting and Finance*, Vol. 13, No. 2, PP. 134–155.
32. Lynn, S. G., C. Seethamraju, and A. Seetharaman, 2008, "Incremental Value Relevance of Unrecognized Deferred Taxes: Evidence from The United Kingdom", *The Journal of the American Taxation Association*, Vol. 30, No.2, PP 107– 130.
33. Merryman, M. A., and, M. L. Robinson, 1991, "Deferred Tax Reporting Affects Net Income", *Business Credit*, Vol. 93, No. 4, PP. 10–11.
34. Miiller, D. L., and A. L. Martinez, 2016, "Book–Tax Difference, Earnings Management and Bond Ratings In Thebrazilian Market", *Revista Universo Contábil*, Vol. 12, No. 3, PP. 91–109.
35. Murdoch, B., P. Krause, and P. Guy, 2015, "An Analysis of Using Time–Series Current and Deferred Income Tax Expense To Forecast Income Taxes Paid," *The Journal of Applied Business Research*, Vol. 31, No. 3, PP. 1015–1021.
36. Ozkan, N., and M. M. Kayali, 2015 "The Accrual Anomaly: Evidence from Borsa Istanbul", *Borsa Istanbul Review*, Vol .15, No. 2, PP.115–125.

37. Phillips, J. D., M. Pincus, S. O. Rego, and H. Wan, 2004, "Decomposing Changes in Deferred Tax Assets and Liabilities to Isolate Earnings Management", *The Journal of the American Taxation Association*, Vol. 26 (Supplement , PP. 43–66.
38. Phillips, J., M. Pincus, and S. Rego, 2003, "Earnings Management: New Evidence Based on Deferred Tax Expense", *The Accounting Review*, Vol. 78, PP. 491–521.
39. Phillips, J., M. Pincus, and S.O. Rego, 2003," Earnings Management: New Evidence Based on Deferred Tax Expense", *The Accounting Review*, Vol.78, No. 2, PP.491–521.
40. Powers, K., J. R. Robinson, and B. Stomberg, 2016," How Do CEO Incentives Affect Corporate Tax Planning and Financial Reporting of Income Taxes?", *Review of Accounting Studies*, Vol. 21, PP.672–710.
41. Rafay, A. and M. Ajmal, 2014, "Earnings Management Through Deferred Taxes Recognized Under IAS 12: Evidence from Pakistan", *The Lahore Journal of Business*, Vol. 3, No. 1, PP. 1–19.
42. Rice, A., 2016, "Differences in Treatment for Nonqualified Deferred Compensation", *The Tax Adviser– Accounting, Tax & Banking Collection*, Vol. 47, No.8, PP. 538–539.
43. Schrand, C. M., and M. H. Franco Wong, 2003," Earnings Management Using the Valuation Allowance for Deferred Tax Assets Under SFAS No. 109", *Contemporary Accounting Research*, Vol. 20, No. 3, PP. 579–611.
44. Visvanathan, G., 1998, "Deferred Tax Valuation Allowances and Earnings Management", *Journal of Financial Statement Analysis*, Vol. 3, No. 4, PP. 6–15.
45. Wang, Y., S. Butterfield, and M. Campbell, 2016, "Deferred Tax Items as Earnings Management Indicators", *International Management Review*, Vol. 12, No. 2, PP. 37–42,74–75.
46. Wang, Y., S. Butterfield, and M. Campbell, 2017, "Effects of Earnings Management, Compensation, Insider Equity Holding on Tax Structure", *International Management Review*, Vol. 13, No. 2, PP. 5–15.
47. Yamada, A., 2016, "Does Book–Tax Difference Influence The Value Relevance Of Book Income? Empirical Evidence from Japan", *Academy of Accounting and Financial Studies Journal*, Vol. 20, No. 3, PP. 123– 146.
48. Zhou, M., 2016," Does Accounting for Uncertain Tax Benefits Provide Information About the Relation Between Book–Tax Differences And Earnings Persistence?", *Review of Accounting and Finance*, Vol. 15 No. 1, PP. 65–84.

ملحق رقم ١ (العينة كاملة)

Regression Analysis: EM1 versus DTE						Regression Analysis: EM2 versus DTE					
Analysis of Variance						Analysis of Variance					
Source	DF	Adj SS	Adj MS	F-Value	P-Value	Source	DF	Adj SS	Adj MS	F-Value	P-Value
Regression	1	11.41	11.4146	0.36	0.551	Regression	1	0	0.05	0.00	0.996
DTE	1	11.41	11.4146	0.36	0.551	DTE	1	0	0.05	0.00	0.996
Error	68	2162.00	31.7941			Error	68	132777	1952.60		
Lack-of-Fit	66	2161.97	32.7571	2332.45	0.000	Lack-of-Fit	66	132768	2011.64	497.18	0.002
Pure Error	2	0.03	0.0140			Pure Error	2	8	4.05		
Total	69	2173.41				Total	69	132777			
Model Summary						Model Summary					
S	R-sq	R-sq(adj)	R-sq(pred)			S	R-sq	R-sq(adj)	R-sq(pred)		
5.63862	0.53%	0.00%	0.00%			44.1882	0.00%	0.00%	0.00%		
Coefficients						Coefficients					
Term	Coef	SE Coef	T-Value	P-Value	VIF	Term	Coef	SE Coef	T-Value	P-Value	VIF
Constant	-0.764	0.675	-1.13	0.261		Constant	6.35	5.29	1.20	0.234	
DTE	75	125	0.60	0.551	1.00	DTE	5	981	0.01	0.996	1.00
Regression Equation						Regression Equation					
EM1 = -0.764 + 75 DTE						EM2 = 6.35 + 5 DTE					

ملحق رقم ٢ (مجموعة شركات العينة ذات العبء الضريبي الموجل)

Regression Analysis: EM2 versus DTE					
Analysis of Variance					
Source	DF	Adj SS	Adj MS	F-Value	P-Value
Regression	1	9.0	9.00	0.01	0.940
DTE	1	9.0	9.00	0.01	0.940
Error	39	61062.6	1565.71		
Total	40	61071.6			
Model Summary					
S	R-sq	R-sq(adj)	R-sq(pred)		
39.5690	0.01%	0.00%	0.00%		
Coefficients					
Term	Coef	SE Coef	T-Value	P-Value	VIF
Constant	2.59	6.29	0.41	0.682	
DTE	73	961	0.08	0.940	1.00
Regression Equation					
EM2 = 2.59 + 73 DTE					

ملحق رقم ٣ (مجموعة شركات العينة ذات الوفر الضريبي الموجل)

Regression Analysis: EM1 versus DTE						Regression Analysis: EM2 versus DTE					
Analysis of Variance						Analysis of Variance					
Source	DF	Adj SS	Adj MS	F-Value	P-Value	Source	DF	Adj SS	Adj MS	F-Value	P-Value
Regression	1	20.77	20.7698	0.27	0.609	Regression	1	262.4	262.35	0.10	0.753
DTE	1	20.77	20.7698	0.27	0.609	DTE	1	262.4	262.35	0.10	0.753
Error	27	2099.58	77.7620			Error	27	70112.6	2596.76		
Lack-of-Fit	25	2099.55	83.9819	5979.88	0.000	Lack-of-Fit	25	70104.5	2804.18	693.05	0.001
Pure Error	2	0.03	0.0140			Pure Error	2	8.1	4.05		
Total	28	2120.34				Total	28	70374.9			
Model Summary						Model Summary					
S	R-sq	R-sq(adj)	R-sq(pred)			S	R-sq	R-sq(adj)	R-sq(pred)		
8.81828	0.98%	0.00%	0.00%			50.9584	0.37%	0.00%	0.00%		
Coefficients						Coefficients					
Term	Coef	SE Coef	T-Value	P-Value	VIF	Term	Coef	SE Coef	T-Value	P-Value	VIF
Constant	-1.43	1.77	-0.81	0.428		Constant	12.8	10.2	1.25	0.223	
DTE	298	577	0.52	0.609	1.00	DTE	1060	3336	0.32	0.753	1.00
Regression Equation						Regression Equation					
EM1 = -1.43 + 298 DTE						EM2 = 12.8 + 1060 DTE					

ملحق رقم ٤ (شركات العينة بالكامل)

Regression Analysis: EM1 versus DTL						Regression Analysis: EM2 versus DTL					
Analysis of Variance						Analysis of Variance					
Source	DF	Adj SS	Adj MS	F-Value	P-Value	Source	DF	Adj SS	Adj MS	F-Value	P-Value
Regression	1	1.41	1.4114	0.04	0.834	Regression	1	14	13.64	0.01	0.934
DTL	1	1.41	1.4114	0.04	0.834	DTL	1	14	13.64	0.01	0.934
Error	68	2172.00	31.9412			Error	68	132763	1952.40		
Lack-of-Fit	60	2171.96	36.1994	8064.41	0.000	Lack-of-Fit	60	74695	1244.92	0.17	1.000
Pure Error	8	0.04	0.0045			Pure Error	8	58068	7258.48		
Total	69	2173.41				Total	69	132777			
Model Summary						Model Summary					
S	R-sq	R-sq(adj)	R-sq(pred)			S	R-sq	R-sq(adj)	R-sq(pred)		
5.65165	0.06%	0.00%	0.00%			44.1859	0.01%	0.00%	0.00%		
Coefficients						Coefficients					
Term	Coef	SE Coef	T-Value	P-Value	VIF	Term	Coef	SE Coef	T-Value	P-Value	VIF
Constant	-0.779	0.692	-1.12	0.265		Constant	6.45	5.41	1.19	0.238	
DTL	7.8	36.9	0.21	0.834	1.00	DTL	-24	289	-0.08	0.934	1.00
Regression Equation						Regression Equation					
EM1 = -0.779 + 7.8 DTL						EM2 = 6.45 - 24 DTL					

ملحق رقم ٥ (مجموعة شركات العينة ذات العبء الضريبي الموجل)

Regression Analysis: EM2 versus DTL

Analysis of Variance

Source	DF	Adj SS	Adj MS	F-Value	P-Value
Regression	1	11.4	11.43	0.01	0.932
DTL	1	11.4	11.43	0.01	0.932
Error	39	61060.2	1565.65		
Lack-of-Fit	37	61056.9	1650.19	992.67	0.001
Pure Error	2	3.3	1.66		
Total	40	61071.6			

Model Summary

S	R-sq	R-sq(adj)	R-sq(pred)
39.5682	0.02%	0.00%	0.00%

Coefficients

Term	Coef	SE Coef	T-Value	P-Value	VIF
Constant	2.57	6.32	0.41	0.687	
DTL	22	263	0.09	0.932	1.00

Regression Equation

EM2 = 2.57 + 22 DTL

ملحق رقم ٦ (مجموعة شركات العينة ذات الوفر الضريبي الموجل)

Regression Analysis: EM1 versus DTL

Analysis of Variance

Source	DF	Adj SS	Adj MS	F-Value	P-Value
Regression	1	7.19	7.1861	0.09	0.764
DTL	1	7.19	7.1861	0.09	0.764
Error	27	2113.16	78.2651		
Lack-of-Fit	23	2113.15	91.8762	72070.33	0.000
Pure Error	4	0.01	0.0013		
Total	28	2120.34			

Model Summary

S	R-sq	R-sq(adj)	R-sq(pred)
8.84676	0.34%	0.00%	0.00%

Coefficients

Term	Coef	SE Coef	T-Value	P-Value	VIF
Constant	-2.05	1.88	-1.09	0.285	
DTL	102	338	0.30	0.764	1.00

Regression Equation

EM1 = -2.05 + 102 DTL

Regression Analysis: EM2 versus DTL

Analysis of Variance

Source	DF	Adj SS	Adj MS	F-Value	P-Value
Regression	1	739.1	739.1	0.29	0.597
DTL	1	739.1	739.1	0.29	0.597
Error	27	69635.8	2579.1		
Lack-of-Fit	23	17542.1	762.7	0.06	1.000
Pure Error	4	52093.7	13023.4		
Total	28	70374.9			

Model Summary

S	R-sq	R-sq(adj)	R-sq(pred)
50.7849	1.05%	0.00%	0.00%

Coefficients

Term	Coef	SE Coef	T-Value	P-Value	VIF
Constant	14.4	10.8	1.33	0.195	
DTL	-1038	1939	-0.54	0.597	1.00

Regression Equation

EM2 = 14.4 - 1038 DTL

ملحق رقم ٧ (مجموعة شركات العينة بالكامل)

Regression Analysis: EM1 versus DTA						Regression Analysis: EM2 versus DTA					
Analysis of Variance						Analysis of Variance					
Source	DF	Adj SS	Adj MS	F-Value	P-Value	Source	DF	Adj SS	Adj MS	F-Value	P-Value
Regression	1	19.98	19.9841	0.63	0.430	Regression	1	2	1.65	0.00	0.977
DTA	1	19.98	19.9841	0.63	0.430	DTA	1	2	1.65	0.00	0.977
Error	68	2153.43	31.6681			Error	68	132775	1952.57		
Lack-of-Fit	25	2147.35	85.8939	607.39	0.000	Lack-of-Fit	25	67062	2682.47	1.76	0.051
Pure Error	43	6.08	0.1414			Pure Error	43	65713	1528.21		
Total	69	2173.41				Total	69	132777			
Model Summary						Model Summary					
S	R-sq	R-sq(adj)	R-sq(pred)			S	R-sq	R-sq(adj)	R-sq(pred)		
5.62744	0.92%	0.00%	0.00%			44.1879	0.00%	0.00%	0.00%		
Coefficients						Coefficients					
Term	Coef	SE Coef	T-Value	P-Value	VIF	Term	Coef	SE Coef	T-Value	P-Value	VIF
Constant	-0.634	0.687	-0.92	0.360		Constant	6.32	5.40	1.17	0.246	
DTA	-56.9	71.7	-0.79	0.430	1.00	DTA	16	563	0.03	0.977	1.00
Regression Equation						Regression Equation					
EM1 = -0.634 - 56.9 DTA						EM2 = 6.32 + 16 DTA					

ملحق رقم ٨ (مجموعة شركات العينة ذات العبء الضريبي الموجل)

Regression Analysis: EM2 versus DTA					
Analysis of Variance					
Source	DF	Adj SS	Adj MS	F-Value	P-Value
Regression	1	16.0	16.00	0.01	0.920
DTA	1	16.0	16.00	0.01	0.920
Error	39	61055.6	1565.53		
Lack-of-Fit	9	227.2	25.24	0.01	1.000
Pure Error	30	60828.5	2027.62		
Total	40	61071.6			
Model Summary					
S	R-sq	R-sq(adj)	R-sq(pred)		
39.5668	0.03%	0.00%	0.00%		
Coefficients					
Term	Coef	SE Coef	T-Value	P-Value	VIF
Constant	2.58	6.26	0.41	0.683	
DTA	54	535	0.10	0.920	1.00
Regression Equation					
EM2 = 2.58 + 54 DTA					

ملحق رقم ٩ (مجموعة شركات العينة ذات الوفر الضريبي الموجل)

Regression Analysis: EM1 versus DTA						Regression Analysis: EM2 versus DTA					
Analysis of Variance						Analysis of Variance					
Source	DF	Adj SS	Adj MS	F-Value	P-Value	Source	DF	Adj SS	Adj MS	F-Value	P-Value
Regression	1	193.56	193.559	2.71	0.111	Regression	1	71.4	71.38	0.03	0.870
DTA	1	193.56	193.559	2.71	0.111	DTA	1	71.4	71.38	0.03	0.870
Error	27	1926.79	71.362			Error	27	70303.5	2603.83		
Lack-of-Fit	15	1921.67	128.112	300.73	0.000	Lack-of-Fit	15	65475.3	4365.02	10.85	0.000
Pure Error	12	5.11	0.426			Pure Error	12	4828.2	402.35		
Total	28	2120.34				Total	28	70374.9			
Model Summary						Model Summary					
S	R-sq	R-sq(adj)	R-sq(pred)			S	R-sq	R-sq(adj)	R-sq(pred)		
8.44763	9.13%	5.76%	0.00%			51.0278	0.10%	0.00%	0.00%		
Coefficients						Coefficients					
Term	Coef	SE Coef	T-Value	P-Value	VIF	Term	Coef	SE Coef	T-Value	P-Value	VIF
Constant	-0.67	1.71	-0.39	0.698		Constant	12.2	10.3	1.18	0.247	
DTA	-530	322	-1.65	0.111	1.00	DTA	-322	1945	-0.17	0.870	1.00
Regression Equation						Regression Equation					
EM1 = -0.67 - 530 DTA						EM2 = 12.2 - 322 DTA					

ملحق رقم ١٠ (مجموعة شركات العينة ذات معدل الضريبة الفعال أقل من معدل الضريبة السائد)

Regression Analysis: EM2 versus ETRdif					
Analysis of Variance					
Source	DF	Adj SS	Adj MS	F-Value	P-Value
Regression	1	215.4	215.4	0.27	0.605
ETRDif	1	215.4	215.4	0.27	0.605
Error	44	34876.9	792.7		
Lack-of-Fit	28	31688.3	1131.7	5.68	0.000
Pure Error	16	3188.7	199.3		
Total	45	35092.4			
Model Summary					
S	R-sq	R-sq(adj)	R-sq(pred)		
28.1542	0.61%	0.00%	0.00%		
Coefficients					
Term	Coef	SE Coef	T-Value	P-Value	VIF
Constant	3.56	7.85	0.45	0.653	
ETRDif	-24.2	46.4	-0.52	0.605	1.00
Regression Equation					
EM2 = 3.56 - 24.2 ETRdif					

ملحق رقم ١١ (أ) - (مجموعة شركات العينة ذات الوفر الضريبي الموجل)						ملحق رقم ١١ (ب) - (مجموعة شركات العينة ذات الوفر الضريبي الموجل)					
Regression Analysis: SAdjRt+1 versus DTE Analysis of Variance						Regression Analysis: SAdjRt+1 versus DTL Analysis of Variance					
Source	DF	Adj SS	Adj MS	F-Value	P-Value	Source	DF	Adj SS	Adj MS	F-Value	P-Value
Regression	1	0.00850	0.008497	0.04	0.838	Regression	1	0.1505	0.1505	0.77	0.387
DTE	1	0.00850	0.008497	0.04	0.838	DTL	1	0.1505	0.1505	0.77	0.387
Error	27	5.38673	0.199509			Error	27	5.2448	0.1943		
Lack-of-Fit	25	5.22380	0.208952	2.56	0.319	Lack-of-Fit	23	4.6607	0.2026	1.39	0.413
Pure Error	2	0.16293	0.081464			Pure Error	4	0.5840	0.1460		
Total	28	5.39523				Total	28	5.3952			
Model Summary						Model Summary					
S	R-sq	R-sq(adj)	R-sq(pred)			S	R-sq	R-sq(adj)	R-sq(pred)		
0.446664	0.16%	0.00%	0.00%			0.440739	2.79%	0.00%	0.00%		
Coefficients						Coefficients					
Term	Coef	SE Coef	T-Value	P-Value	VIF	Term	Coef	SE Coef	T-Value	P-Value	VIF
Constant	0.2247	0.0898	2.50	0.019		Constant	0.1916	0.0937	2.04	0.051	
DTE	-6.0	29.2	-0.21	0.838	1.00	DTL	14.8	16.8	0.88	0.387	1.00
Regression Equation						Regression Equation					
SAdjRt+1 = 0.2247 - 6.0 DTE						SAdjRt+1 = 0.1916 + 14.8 DTL					
ملحق رقم ١١ (ج) - (مجموعة شركات العينة ذات الوفر الضريبي الموجل)						ملحق رقم ١١ (د) - (مجموعة الشركات ذات معدل الضريبة الفعال أقل من الساند)					
Regression Analysis: SAdjRt+1 versus DTA Analysis of Variance						Regression Analysis: SAdjRt+1 versus ETRdif Analysis of Variance					
Source	DF	Adj SS	Adj MS	F-Value	P-Value	Source	DF	Adj SS	Adj MS	F-Value	P-Value
Regression	1	0.00121	0.001213	0.01	0.938	Regression	1	0.00399	0.003992	0.03	0.864
DTA	1	0.00121	0.001213	0.01	0.938	ETRdif	1	0.00399	0.003992	0.03	0.864
Error	27	5.39401	0.199778			Error	44	5.95878	0.135427		
Lack-of-Fit	15	3.21987	0.214658	1.18	0.389	Lack-of-Fit	28	4.93706	0.176324	2.76	0.018
Pure Error	12	2.17414	0.181179			Pure Error	16	1.02172	0.063858		
Total	28	5.39523				Total	45	5.96277			
Model Summary						Model Summary					
S	R-sq	R-sq(adj)	R-sq(pred)			S	R-sq	R-sq(adj)	R-sq(pred)		
0.446966	0.02%	0.00%	0.00%			0.368004	0.07%	0.00%	0.00%		
Coefficients						Coefficients					
Term	Coef	SE Coef	T-Value	P-Value	VIF	Term	Coef	SE Coef	T-Value	P-Value	VIF
Constant	0.2345	0.0903	2.60	0.015		Constant	0.181	0.103	1.76	0.085	
DTA	-1.3	17.0	-0.08	0.938	1.00	ETRdif	0.104	0.606	0.17	0.864	1.00
Regression Equation						Regression Equation					
SAdjRt+1 = 0.2345 - 1.3 DTA						SAdjRt+1 = 0.181 + 0.104 ETRdif					